واقِع حال البحث المصطلحي
ــ المجال العربي أنموذجاً ــ

د.يوسف مقران
المدرسة العليا للأساتذة
بوزريعة ــ الجزائر

ملخّص:

يتناول هذا المقال واقِع حال البحث المصطلحي الذي يمارسه بعض الباحثين العرب في ضوء اللسانيات. فهو يهدف إلى وصف الإسهامات الناجمة عن البحث المصطلحي في مجال البحوث اللّسانيّة. إذ حان الأوان أن نُسند بالفعل إلى المصطلحيات المبتغى من الدور العلميّ والعملي. هذا ما يحاول بحثُنا أن يَفيَ به كما ينبئ العنوان. والمصطلحيات تعني هنا العمل المصطلحيّ المقصود والآخر المعمول به (من غير وعي) لكنّه فعّال وناجع؛ نريد أن نُعمِل عليهما نوعًا من الاستقراء فنستنتج منهما قواعد مصطلحيّة، بل ولجميع أبحاث المصطلحيات أيًّا كانت موضوعاتُها. ومن أجل القيام بذلك، اخترنا كمدوّنة للبحث الكتابات اللّسانيّة التي تزعم تناول المصطلحات الواردة كبيانات ضمن مختلف الكتب المنشورة في العالم العربي خلال ظهور اللسانيات؛ حيث تمّ وصف هذه المصطلحات وتحليلُها على مدى تجليّاتها الإشكاليّة مستعينين في ذلك بالتفسير الذي أخذ قسطاً كبيراً من عملنا. إنه يؤدي إلى الكشف عمّا أسميناه الخطاب اللّساني العربي الذي لم يعد معصوماً في نواح كثيرة.

مقدمة

إنّ المكتبات العربيّة تفتقِر إلى مؤلّفات في مجال المصطلحيات ـــ ولاسيما في الجانب النّظري ـــ إلى درجة أنّ محمد حلمي هليل لم يجد ما يذكر منها إلى عهدٍ قريب سوى كتاب واحد فقط وبعض مقالاتٍ كان قد ترجمها حيث يقول: « أما في المكتبة العربية فليس في هذا الحقل ونظرياته إلا كتاب واحد هو: علي القاسمي: (1985) مقدمة في علم المصطلح، بغداد، دائرة الشؤون الثقافية، ومقالات وبحوث للأنفوترم (مركز المعلومات الدولي للمصطلحية) بفيينا قمت بترجمتها إلى العربية، ونشر معظمها في مجلة اللسان العربي »[1]. من هنا فلئن حقّ للمرء أن يقول إذا كان الأمرُ كذلك فينبغي الإقدام على ترجمة الكتب المفاتيح في هذا المجال، فهذا لا يعني أنّه بعدئذٍ سيُوفَّق العالم العربي مباشرةً إلى تأسيس نظريّة مصطلحيّة عربيّة متماسكة البنيان مستقلة بإشكالياتها وطروحاتها عن نظيراتها بالعالم الغربي. أمّا ما أُلِّف في فترة ما بين 2000 إلى غاية هذه الساعة (2011) فمعظمه كان نقلاً عن المتون أو الهوامش التي كتبت في الغرب مع غياب طرح الإشكاليات العربيّة. فكيف يُنتظَر أن تتقدّم عجلة التنظير في العالم العربي مع هذه الوضعيّة المخزية ؟ وكيف يجهل حتى أولئك الذين يخوضون في المصطلح تلك النقاشات النّظريّة التي احتدمت في الغرب (بشرقه وغربه) والتي تناولتها أقلامٌ تابِعةٌ لمدارِس مصطلحيّة ؟ تلك الأسئلة التي فرغ منها الغرب بينما يصرِّح محمد رشاد الحمزاوي أنّه لم يصاحِب التطبيقات المصطلحيّة ولا النقول عن الغرب، دعوة صريحة

وحتى ضمنية لوضع نظرية مصطلحية كلية في هذا المضمار[2]. ونتذكّر هنا كلَّ الغرورَ الذي جلبه أشهر مؤلّف عربي كتب في هذا الموضوع، وهو يحمل عنواناً لامعاً الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح. وإذا تصفّحه المرء لا يجد فيه التّمكين المتوقّع للطّابع اللّساني اللّغوي الذي يقوم عليه المصطلح وبالتّالي ما ينجم عن ذلك من التفات اللّسانيات إليه[3]. إنّها لخيبةٌ تعكس قصر اليد في مجال التنظير لأنّ تعبير (أسس العلم) يعني بكلِّ صراحة أنّ صاحبه سيفتح مجال البحث مجدَّداً أو ابتداءً في مسألة من المسائل النظريّة لذلك العلم المعني.

هذا، مع العلم أنّ البحث في علاقة المصطلحيات باللسانيات ليس بدعة محدَثة، بل يرجع إلى أقدم درسٍ مصطلحيٍّ عرفه تاريخُ المصطلحيات. وكان ذلك من أجل إثبات الذّات وتعليل ضرورة الاستقلاليّة ونبذ التبعيّة[4]. لكن ما استجدّ في هذا الموضوع، ونبذل قصارى الجهد لتجليته، هو تبيان أنّ النزعة التطبيقيّة لم تبرح ما ينكبّ عليه الدّرسُ المصطلحي العربي من الأعمال على مستوياتٍ شتى كاقتراح المقابلات المصطلحيّة في ظروف الترجمة المختلفة وما يعقبها من التأمّلات المباشرة. وتقوم هذه التأملات على تحليل صورة المصطلح عموماً بدافع نشر عيوبه، أو على تناول مضمونه بهدف التنصّل منه. أما إذا كانت الإشكاليّة تتعلّق بجملة المشكلات الموضوعيّة التي تعترض طريق اللّسانيين في صياغتهم للمصطلح اللّساني، فهذا أمرٌ لا يتعدّى أن يكون جزءاً من العمل الذي كان على هؤلاء أن يتحسّسوه ويُدرجوه ضمن برنامجهم البحثيّ، فيجتهد في إطاره

كلُّ لساني بما ينبغي عليه مِن الاجتهاد في مجال صياغة التسمية وطريقة عرض المفهوم، إلى جانب المعرِفة اللّسانيّة. وهذا، قبل أن يتولّى محلِّلو الترجمات وناقِدوها ـــــ المصطلحيون منهم خاصّة ـــــ القيامَ برصد ما يُصبح هذه المرّة هفواتٍ في نظره ومتابعتها فتقويمها ومراجعتها.

1 نزعة الإجمال وإطلاق المطلقات:

لقد جرت العادة عربيّاً أن تُتناوَل العلاقة المشار إليها في المقدّمة شكليّاً وفي مُجمَلها أو مِن منطلق المعطيات المتاحة سلفاً والتي يُعتقَد أنّها لا مجالَ لمناقشتها عن كثب حيث غيابُ الاستقصاء في التّعامل معها وسيادةُ العموميات المسطّحة أو الاهتمام بجزئيات العلاقة. وإذا تعدّت معالجة هذه العلاقة إلى شيءٍ آخر فلا تتجاوز حدَّ حمل الدّرس المصطلحي على إجراء مُقارناتٍ بين مُصطلحاتٍ لسانيّة حيث الأخذ والردّ مِن غير الانتهاء إلى الفصلٍ في القضيّة، وأحياناً بدون أيِّ هدفٍ واضحٍ ولا منهجٍ بادٍ في الأفق؛ أو حمله على القيام بموازناتٍ بين هذه الأخيرة وبين المعجم الجاري استعمالُه في لُغة التخاطُب العادية، من باب قيد الفروق المفهوميّة أو إنشائها بإخضاعِها دائماً لنوعٍ من كشّافٍ بإمكان كلِّ واحِدٍ أن يمارسه فيقرأ نتائجَه مهما يكن افتقارُه إلى منهجٍ صارم.

وقبل التفصيل في هذه الإشكاليّة نضع ملاحظتين: تذكِّر أولاهما أنّ مثل تلك المقارنات إن وُجدت في الدّرس اللّساني الغربي ـــ وهي موجودة حقاً ـــ فالأمرُ يختلِف حدّةً، ومن حيث الأسباب والنتائج. تنبِّه ثانيتُهما إلى أنّنا

لا نقصد بالنزعة الإجماليّة النظر إلى الدرس المصطلحي نظرة شمولية، وهو ما لا يتناقض مع عمليّة التخصّص في مسألة مصطلحيّة معيّنة، بل ما لا يتحقّق إلاّ باعتبارها ظاهرة متخصصة تندرج ضمنَها الموضوعات الفرعيّة (المصطلح، المنهج، المعجم المتخصص، الكليات المصطلحية، التقييس، منظومات المفاهيم) لتؤكّد تميزها واستقلالها النسبي كظاهرة علمية قابلة للوصف والتحليل؛ إنّما المقصود هو التّعميم.

1.1 تكرار الموضوعات وتكاثُر الشّعارات:

إنّ أهمّ سمة تشترك فيها الدّراسات العربيّة المضطلِعة بقضايا المصطلح اللّساني ـــــ أو ما يمكن أن تدرسه اللّسانيات من قضايا المصطلح وكذا مصطلحاتها ـــــ هي إقحام نفس الموضوعات في كثيرٍ من الكتابات اللّسانيّة كائنةً ما كانت، والإكثار من الشعارات الرنّانة المرفَقة بالقليل من التحليل الذي مع ذلك يحرص أصحابُه على أن يسود في طياتها؛ حتى ارتسمت عادة غريبة ترسّخت عند بعض الباحثين تقوم على تخصيص فصلٍ ـــــ أو فصلَيْن ـــــ يتناول قضيّة المصطلح بشكلٍ لا يقِلّ فيه التّكرار والاجترار ويكثُر فيه إطلاق المطلقات. وهذا ما يُلاحَظ على كثيرٍ من دراساتٍ صدَرت خصوصاً خلال التسعينيات من القرن العشرين الميلادي، على غِرار ما قام به حلمي خليل مثلاً إذ عَنوَن أحد مباحثه بـ المعرب والدخيل: دراسة في المصطلح. وهو يتعرّض فيه لمصطلحات المحدث والمبتَدَع والمولّد والدخيل والمعرب، من وجهة تصنيفيّة بحتة اكتفى فيها بعرض المفاهيم بصورة عامّة[5]. وهي مباحث ـــــ كما

يُلاحَظ ــ متداولَة في شتى فروع اللّسانيات بل حتى في فقه اللّغة العربيّة[6]. وقد تناولها بالموازاة في كتابين آخرين له مسخِّراً المعطيات نفسها[7]. وذلك كلّه على خلاف ما جاء في مقالٍ لحلام الجيلالي الذي عالج الموضوع من زاوية مصطلحيّة معجميّة واضِحة وأصيلة ومجدِّدة حيث ذهب إلى القول إنّه « لكي نقف على ظاهرتيْ الأثيل والدخيل في مفردات اللسان العربي لامناص لنا من الْتِماس ذلك في ظل علم التأثيل وتتبع مظاهره في معجمنا العربي»[8]. ثمّ تساءل عن ماهية التأثيل وعن نصيب المعجم العربي من تمثّل قضاياه. هذا، مع العلم أنّ البحث التأثيلي عملٌ شاقٌّ يتطلّب المراس وطول النفس والصبر.

كما بحث رمضان عبد التواب ــ ضمن فصلٍ من كتابٍ له ــ في معاجم المصطلحات العربيّة[9]. وهو لم يزِد على تقديم نبذة مختصرة حول تاريخ العمل المعجمي على المستوى العربي قديماً وحديثاً، ولم يخرج عن الالتزام بما ينبض في حينه مِن روح التعامل مع المعاجم، مِن وصف تجربة المنهج الذي تقوم عليه في ترتيب موادّها ومن تسليط الأضواء على بعض الجوانب النّظرية الدّاعِمة لصناعة المعاجم. وإذا كان لابدَّ أن نستفيد شيئاً ممّا قدّمه الباحث في فصله ذاك حيث المسح السريع لمجمل الأعمال المعجميّة العربيّة، فبِما يُنيط اللِّثامَ عن حقيقة ما يسود صناعة المعاجم عربيّاً ممّا حظيت به من تراثٍ مكينٍ سَمَح لها بأن تَجمع رصيداً نظرياً وتُرسِّخ ممارسة منهجيّة أتاحتهما الإسهامات التطبيقيّة المتتالية عبر تاريخ تلكم الصناعة العريق. وهذه الشهادة تتماشى تباعاً مع ما شهدته

هذه الأخيرة في مجـــال العمل المعجمي الفرنسي ـــ كما يرى ألان رِي (Alain Rey)[10] ـــ في الوقت الذي تعاني فيه المصطلحيات من عجزٍ في رصيدها النّظري يعود في الأساس إلى تجاهل الدراسات المصطلحيّة لبعضها البعض: ما يحول دون أن تُخلِّف تلك الدراسات تراثاً نظرياً ومنهجيّاً تُواصِله الأجيال الصاعِدة كما هو الشأن في كلّ المواد العلميّة ـــ ما عدا ما ثبت عن النظريّة المصطلحيّة الكلاسيكيّة.

وكذلك خصّص محمود فهمي حجازي الفصل الثاني مِن كتابه حول اللّغة العربيّة لما دعاه المصطلح العربي الحديث[11]. وهو كتابٌ يعدّ مِن بين المؤشِّرات على الوعي بأهميّة تناول قضايا المصطلح في الكتابات اللِّسانيّة وبخطورة تهميشها على خلاف ما سيطالعنا به بعض الدارسين أدناه من انتصارهم لاتجاه تهوين المسألة المصطلحيّة. وكثيراً ما وجدنا المؤلِّف يتأسّف في مؤلّفاتٍ أخرى ـــــ كما في كتابه حول البحث اللّغوي ـــــ على عدم تحقّق شِعارات كثر ترديدُها في مجال البحث المصطلحي مجرّد كلام، مِن قبيل: (التّناول الموضوعيّ وتكامل الجهود)، وهو يعلِّل ذلك ـــــ في الأقلّ ـــــ بغياب التّنسيق. وتكثر عنده عبارات التشخيص كما الآتي: « فالهدر العظيم في طاقات المعنيّين بوضع المصطلحات أدّى إلى تعدّد المقابلات العربيّة لعدد غير قليل من المصطلحات »[12].

لهذا يسرع الباحث إلى اقتراح إنشاء بنوك المصطلحات، وضرورة تعدّدها وتنوّعها، فيقول في لهجة إرشاديّة يطالب فيها بـ: «التّعاون على المستوى العالميّ منعا للازدواج والتّعدّد في الجهود والنّفقات فإنّ المنطقة

اللّغويّة العربيّة ينبغي أن تتعاون أقطارها في إطار وعي جديد بضرورة تجنّب هذا الهدر في الإمكانيّات»[13]. وفي كتابٍ آخر نجده يقدِّم له بكلمة حيث يورِد انشغاله بالمصطلحات الحديثة إلى جانب حشدٍ من الموضوعات التي يجمعها الكتاب لسنا ندري بناءً على أيِّ منطِق ! على غرار: طبيعة اللّغة ووظيفتها المجتمعيّة، ومناهج البحث اللّغويّ، والتعريف بأهمّ قضايا البحث الصوتي في العربيّة، بالإفادة من مناهج حديثة، وربط المصطلحات الحديثة بالأصول التراثيّة، مع عرض مركّز لأصوات العربية واتجاهات التغيّر فيها. هذا علاوةً على ما أثبته في السياق الآتي: « [...] وفي الفصول الخاصّة ببنية الكلمة وبنية الجملة والدلالة نجد القضايا الأساسيّة والمصطلحات الحديثة، مع التطبيق على العربيّة، والنظر فيها في ضوء المقارنات والواقِع المعاصِر [...] »[14].

ويكتفي البعض بإطلاق إشارات سريعة إلى ضرورة الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة، والدلالة الاصطلاحية من جهة أخرى، حتى لا يكون خلط أو التباس كما جاء في المقتبس الآتي:

« [...] فالدلالة هي الغاية القصوى التي يطلبها البحث، لذلك ينبغي أن تكون محدّدة ومضبوطة ضبطاً نابِعاً مِن المجال الذي ترد فيه، وأوّل ما يجب الالتفات إليه ههنا؛ هو الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة، والدلالة الاصطلاحية من جهة أخرى، حتى لا يكون خلط أو التباس [...] »[15]. وهذا على الرغم مِن أنّه برمج في كتابه المَعني معالجة مشكلات المصطلح اللِّساني والوقوف على نشأة المصطلح الصوتي

وحدوده لدى الخليل ويرصد المعارف اللغوية الحديثة ويسعى لاستثمار الدرس الدلالي الحديث في انتهاج منحى جديد لدرس الدلالة الشعرية ورصد تراث لحن العامة ومسيرة التعريب في هذا العصر لمواجهة الغزو الثقافي الأجنبي.

لقد أفلح هذا الفريق من الباحثين في اللّسانيات وفي فقه اللّغة العربيّة على السواء، في تحسيس الرأي العام والخاص بخطورة شأن المصطلح عامّةً والمصطلح اللّساني على الخصوص. لكنّه غالباً ما افتقر إلى منهج كفيلٍ بتقديم صورة واضِحة عن تواجد المصطلح في العربيّة، وقليلاً ما حدّد الزّاوية السليمة في التعامل مع ذات المصطلح، متوارياً وراء الطابع التّعميمي المجّاني وإطلاق المطلقات. وإذا وجدنا بعضهم يحاول، في أحسن الأحوال، شدَّ الوِثاقَ بين التُّراث وما آلَت إليه حالُ الدّرس اللّسانيّ الحديث ـــــ عن طريق الخوض في المصطلح وتجديد ميثاق التّعامل مع ذلك التّراث المهمَل كما رام إيضاحه علي القاسمي[16]. وكذا محمود فهمي حجازي مثلما يتّضِح من فاتحة كتابه التي يقول فيها:

«يعرِّف الكتاب بطبيعة اللّغة ووظيفتها المجتمعيّة، ويتناول بإيجاز مناهج البحث اللّغويّ. ويقدِّم تعريفاً بأهمّ قضايا البحث الصوتي في العربيّة، بالإفادة من مناهج حديثة وربط المصطلحات الحديثة بالأصول التراثيّة، مع عرض مركّز لأصوات العربية واتجاهات التغيّر فيها. وفي الفصول الخاصّة ببنية الكلمة وبنية الجملة والدلالة نجد القضايا الأساسيّة والمصطلحات الحديثة، مع التطبيق على العربيّة، والنظر فيها في ضوء

المقارنات والواقع المعاصر. تتسم هذه الطبعة الجديدة بإضافة هذه الفصول، لتلبّي حاجة القارئ والباحث إلى تعريف مركّز وواضح »[17].

إنّ البحث في هذا الأخير تحت هذه الراية الغرّاء لا يزال لحدّ هذا الموضع لا يقوى على ادّعاء العلميّة المطلقة التي يُنتظَر أن يوصَف بها ما ننشد تسميته الدرس المصطلحي العربيّ. بالفعل لقد رام تجديد الوسائل كما ناشد عبد الصبور شاهين في مقدّمة كتابه المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي وهو يقول:

« وسيلة الوصول تختلف من عصر إلى عصر. ولقد كانت للأقدمين وسائلهم المناسبة لبلوغ ما طلبوا من الحقيقة، ثم مضوا إلى مستقرهم تاركين بصماتهم على ما خلفوا من آثار ودراسات، فيها وصف لما عرفوا من الحقيقة من وجهة نظرهم, وجاء بعد ذلك دورنا في محاولة الوصول إلى الحقيقة، بوسائلنا لا بوسائلهم، ومن وجهة نظرنا، لا من وجهة نظرهم، ولكن عوامل التقليد تقف دائما دون هذه المحاولة في ميدان الدراسات العربية، ولاسيما النحو والصرف »[18].

إنّ عوامل التّقليد هذه التي يشير إليها هذا المقتبَس قد طالت المصطلح اللّساني بفعل التّكرار والاجترار حتى عجز عن مسايرة المفاهيم المستحدَثة في مجال اللّسانيات. وهو التقليد الملحوظ بوضوح في أعمال الكثير من اللّسانيّين المحدَثين الذين التزموا كثيراً بالحديث باللغة العربية عن النظريات اللسانية الغربية. ولربّما زادَ اجتهاد بعضهم بأن حاولوا تطويعَ العربية للنماذج الوصفيّة الغربية، وسَعوا في أحسن الأحوال أحياناً إلى

إيجادِ تطابقٍ بين توقعات تلك النماذج وبين واقع اللّهجات المحلية، أو بينها وبين عربية الصحافة اليومية.

وكذلك نجد حتى البحوث الأكاديميّة التي كانت عناوينُها الطّموحة وخططُها الأوّليّة تعِد ببذل مزيدٍ من الجهود في سبيل تكريس الفائدة المنهجيّة والفرادة العلميّة، ولملمة شمل القضايا المصطلحيّة وإحقاق انتظامها؛ لا تقوم إلاّ بإعادة إنتاج ما سبق أن درِس في رحاب اللّسانيات من الظواهر والمظاهر اللّغويّة المتّصلة بالمصطلح وفي أبعادها اللّسانيّة التي إذا أوشكت أن تمتدّ إلى شيءٍ غير ذلك أو أبعد منه، فهي تسعى إلى احتواء القضيّة في أبعادها القطريّة وتستجيب للهموم التصنيفيّة التي تتواصل حلقاتُها دارساً عن دارسٍ، ولاسيما انطلاقاً من بزوغ مشوار العناية بالتّهيئة اللّسانيّة والتّنمية اللّغويّة[19].

إنّ هذا الطابع التكراري الاجتراري يرجع ـــ حتى في مستواه الأكثر انتظاماً ـــ إلى الظّرف الذي ظهر فيه الدّرس المصطلحي العربي ـــ أو أخذ في الظهور ـــ وهو ظرف استوجب على كلِّ مَن رغب في القيام بالبحث المصطلحيّ أو العمل المصطلحيّ أن يبادِرَ أوّلاً بالمحاولة في جمع مادّة نظريّة تمكّنه من تأطير عمله المصطلحي الذي يُرادُ به أن يرقى إلى مرتبة البحث المصطلحي وأن يبلغ حدَّ المصطلحيات. فأخذوا في استهلاك كلَّ ما هبَّ ودبّ في هذا المجال بازدياد فاحِش، مِن دون إعمال نظرة انتقائيّة، تلزمه بالواقِع المتجدِّد لا الواقِع المتكرّر الذي ظل عاطلاً عن العمل مجرّداً من التوظيف والتشغيل.

2.1 ظاهرة التسطيح والتمييع:

لعلّ أخطر المعضِلات يكمن فيما يصدر مِن بحوثٍ تقع في التّسطيح والتمييع، بل والتّهميش والإبهام كذلك؛ حيث تجتاز بحوثاً تتعلّق بالعربيّة وشؤونها المصطلحيّة والترجميّة الرّاهنة منها والمستقبليّة، عباراتٌ من هذا القبيل الذي ضربنا فيه ضرباً عشواء نظراً لكثرتها: «وتلجأ اللّغة إلى اقتراض الألفاظ من اللّغات الأخرى للتعبير بها عما ليس لها عهدٌ به من المعاني، عندما تعوزها ألفاظها ولا تسعفها وسائلها الخاصّة في تنمية الألفاظ »[20]. أو كما في المقتبَس الآتي: « والذي يهمّنا مِن هذا أنّ اللّغة سجل واضح وأمين لصور المجتمع المختلفة وهي أداة للتعبير عما يدور في المجتمع من حضارة ونظم وعقائد واتجاهات فكريّة وتيارات اجتماعيّة وثقافيّة وفنيّة واقتصاديّة بينها وبين هذه تأثير وتأثّر وتفعّل مستمرّ »[21].

ثمّ إنّ أكثر البحوث المنجزَة بالعربيّة في شأن المصطلح، المعلَن عنها تصريحاً أو تلميحاً؛ إنّما يقوم على مثل هذه المقدِّمات التي على الرّغم مِن صحّتها مِن حيث تطابقُها مع الواقِع ـــ وإن لم تكن مَبنيَة على الخصوصيات، فهي تدخل في مجال الحشو من النّاحية الإخباريّة (لزوم الخبر الذي لا جدوى منه). وذلك طالما تستغرق المتن والهامش معاً، وتستثمِر الحيِّز التناصي، من غير حاجةٍ تعوِزها إلى ذلك؛ كما هو شأن المقتبَس الثاني حيث تستشعر صاحبتُه واجبَ الاستشهاد بفرديناند دي سوسير (Ferdinand de Saussure) نقلاً عن علي عبد الواحد، لا لشيءٍ

إلاّ لكي تقول مثل هذا الكلام العام وبدون نصٍّ تابعٍ لا لهذا ولا لذاك ـــ بل تستدعي من أجله عشرة عناوين مختلفة بموضوعاتها وسياقاتها[22].

ولئن اهتممنا بتشخيص هذا الحشو فيمكن دراستُه على مستوى اللّسانيات حيث تمّ ربطُه بغلبة الخطاب (اللّساني) على علم (اللّسانيات) الذي نكاد نشهد أفولَه قبل نضجه إن لم نقل قبل ميلاده، وبكثرة الانشغال على طرح الأسئلة النظريّة بدلَ الانهماك بحثاً في الإجابة عنها تطبيقيّاً في حال إذا ما بدت الأسئلة المطروحة صادقة طبعاً. وذلك لأنّ بعضَه من شأنه أن يُشوِّش الرِّسالة، وبعضه الآخر يُعرِّض الموضوع للتّمييع الذي يعدّ آفة تهلك المفاهيم من حيث لا يشعر الواحد وهو ما يصدر من شعور الجميع بخطورة الشيء والاعتقاد في آنٍ بالإجماع وذلك بدون التعمّق والتركيز في تناوله ومن غير التقدّم بجديد: ما يعرقل التقدّم كثيراً في البحث نحو الأمام. وفي هذا الشأن يقول عبد الرحمن الحاج صالح: « والواقع أنّ الاستئناس الذي تُسبِّبه العادة هو من أكبر العوائق التي تعترض طريق المعرفة العلميّة »[23].

هذا ما يراه جون لايتز (John Lyons) في خصوص تحديد اللّغة بوصفها (أداة تواصل) « وهو ما يعدّ حقيقة بديهيّة [كما يقول] وإنّ تكريرَه كلَّ مرّة هو من باب الإطناب الذي لا طائلَ من ورائه، لكن من الصعب العثورَ على تعريفٍ يدور في مدار اللّغة ولا يعرج لحظةً على هذه الحقيقة عينها »[24]. هذا، علماً أنّ مسألة التّنظير تلك لا تتعارض إطلاقاً مع التطبيق، بل يذهب لويس يلمسلف (Louis Hjelmslev) إلى حدّ قول

ما ملخّصه: إنّ أدقّ الأمور التطبيقيّة هي الفيصل الجوهري في أيّ نظريّة يُسعى إلى بنائها. لكنّه يضيف مُلاحِظاً بأنّه لا يُنطلَق من العموميات مهما يكن المسوِّغ التنظيري الذي قد يدفع إلى ذلك، بحيث أنّ الخصوصيات الميدانيّة والاختباريّة هي التي يحقّ تعميمُها[25] وكذلك تبسيطها.

أمّا إذا عدنا إلى أهمّ الموضوعات التي يشيع في حقِّها شيءٌ من تلكم العموميات وهي الكتابة العلمية ــ نظراً لصلتها الوثيقة بقضايا المصطلح، فإنّنا نُلفي بعضَ الدّارسين يؤثِرون الحديثَ عنها بصورة عامّة ــ في مرحلة ما من تطوّر أفكارهم ــ بحيث لا تتجاوز تلك الأفكار (المتطوِّرة) حدودَ تعريف ذلك النوع مِن الكتابة تعريفاً عاماً بناءً على المصطلح الذي يُجعل منه عصبها مرّةً وبيانها مرّةً أخرى، ومن المفهوم قوامها في غالب الأحيان، من دون محاولة الخروج من هذه الحلقة المفرغة، على غرار هذين التصريحين:

1. « الكتابة العلميّة عصبها المصطلح وقِوامها مفهومه لا فرقَ بينها وبين الكتابة الأصيلة إلاّ بهما وبكونها ترمي إلى منتهى الدقة وأقصى الإيجاز وغاية الإفادة والعلم إنهما تشتركان في اقتضاء السلاسة والفصاحة والبلاغة والبيان، أي تسلسل عناصر الجملة وتناسقها وعدم تنافرها وتبليغ المراد منها وجلاء الفكرة من ورائها في أناقة وحسن ديباجة [..] »[26].

2. « أساس الكتابة العلمية المصطلح والبيان الذي ينطبق عليها وعليه، إذ يُبيِّنها ويُفهِمها. فلا جدوى من الكتابة والقراءة من بعدها، من غير

أن يبيّن الكاتب ويستبين القارئ وإذا كان التركيب متقطّعا وركيكا والمصطلح غامضا ومنغلقا بالتعريب وغيره »[27].

وسبق لصاحِب هذين المقتبسين أن عرج على المصطلح وعلاقته بالنصّ العلمي بقوله:

« المصطلح هو روح النصّ العلمي ولا يتأتّى التفاهم والتطوير إلاّ بتحديد مفهومه ودلالته عن طريق التخطيط له وتنسيق نشاطه وتوحيده وتنميطه وتعريفه »[28].

وعلى الرّغم مِن أنّ صاحبَ هذا التّصريح هو محمد الديداوي الذي أصبح معروفاً باجتهاداتِه في مجال التّرجمة والمصطلح، لكن تحديد الكتابة العلمية بهذا الشكل التعويمي ليس من فائدة تلك الكتابة ولا المصطلح الذي نشعر كلَّ مرّة أنّه يُسطَّح. وتكمن المعضِلة أيضاً فيما نشهده مِن قيام آليات (منظِّمة) لظاهرة التسطيح كأن يقتضب لسانيّ ما شيئاً من المجال التعريفي للقضية المعالَجة ويقتطع في السياق نفسه قسطاً من جانبها التأريخي، ولا نعرف من أيِّ منهجٍ يصدر حينه، كما هو الوضع في المقتبَس الآتي:

« علم اللغة البنيوي Structure Linguistics: علم يقوم على أساس أنّ تحليل أي عنصر من عناصر اللغة لا يمكن أن يتم بمعزل عن بقية العناصر اللغويّة الأخرى وهو من ناحية أخرى نظرية لغوية تطبق المنهج الوصفي في فحص اللغة ودراستها، فتنظر إليها على أنها وحدات صوتية تتجمع لتكوِّن وحدات مورفولوجية لتكوِّن هذه بدورها جملاً وعبارات.

وقد بلغت هذه النظرية، أو العلم أوجه في الفترة من 1925 إلى 1950 على يد عالم اللغة الأمريكي ليونارد " بلومفيلد " وتلاميذه. وبهذا المعنى يصبح علم اللغة البنيوي هو الصيحة التي جمعت بين مدارس لغوية مختلفة في القرن العشرين، بحيث يمكن القول بأنّ المدارس اللغويّة الحديثة منذ (دي سوسير) وحتى (تشومسكي) تنتمي إلى علم اللّغة البنيوي بصورة أو بأخرى، لأنها جميعاً تؤمن بأنّ اللغة عبارة عن نظام من علاقات ترتبط فيما بينها بعلاقات عضوية من التوافق أو الاختلاف، تبدأ من الكلام إلى الجملة، إلى الكلمة، وحتى تنتهي إلى السمة المميِّزة لأصغر وحدة صوتيّة في اللّغة مثل الجهر والشدّة وغيرها »[29].

فبتحليل مبسّط لهذا المقتبس نلاحظ كيفيّة تقديم مفهوم (البنويّة) بكلمات فضفاضة وطموحة في ذات الوقت ك النظرية والعلم والمنهج الوصفي، والصيحة والمدارس ..الخ. فإذا كان الأمر يتعلّق بما من شأنه أن يُقدَّم مرّةً على أنّه علمٌ ومرّةً على أنّه نظريّة ومرّةً أخرى بوصفه منهجاً، يحسن حينئذٍ طرح الإشكالية أولاً ثم تناولها من خلال عناوين تُخصَّص لكلٍّ مِن هذه الثلاثة. والحال إنّنا بعد قراءة الكتاب كلّه (246 صفحة) لم نهتد إلى تصنيفٍ من هذا النوع، ما يدعو إلى التساؤل عن الغاية من إقحام كلماتٍ ذات وزنٍ بمثل النّظرية والعلم والمنهج والمدارس، منذ المقدِّمة ثم لا يتكفّل الكاتب (حلمي خليل) بتنظيم فصول كتابه على منوالٍ تتّضح من خلاله هذه التركيبة المنهجيّة. علماً أنّ ذلك المصنَّف يحمل في عنوانه الرئيسي ــ العربيَّة وعلم اللُّغة البنيويّ ــ ما يشير إلى

أنّه مَعنيٌّ حقّاً بشأن البنويّة. بيد أنّه قد يجوز التعرّض إلى إشكاليّة المنهج لوحدها من منظور ابستيمولوجي بحيث يُركَّز فيها على تمفصل التحليل إلى ما هو منهج وما هو مقاربة وما يُعدُّ من جنس المنظور أو ما لا يمكن الإطلاق عليه إلاّ تسمية القراءة لكنّها قراءة جادّة ومثرية. وهذا كلّه بالاحتفاظ على التداخل القائم بين هذه المصطلحات. كما يقتضي المنظور الابستيمولوجي ذاته التسليم بما يفرضه المنهج من وجود الموضوع مع العلم أنّ الأوّل يطبع الثّاني بطابع خاصّ؛ وكذلك يتطلب ذلك المنظور الالتزام بهدف محدّد. ونحسب المؤلِّف إذ يتصرّف بهذه الطريقة، لا يجهل أنّه يعمد بذلك إلى تسطيح مفهوم (البنويّة) وأنّه يبتعِد عن تبسيطه على عكس ما قد يدّعيه، وعلى النقيض ممّا استطاع نعوم تشومسكي ـــــ مثلاً ـــــ أن يفصح عنه فيما يتعلّق بمفهوم مصطلح البنية نفسه في ظرف مقالٍ واحد فحسب وهو يعرض لثلاثة نماذج تحليل تتكفّل بوصف اللّغة وصفاً لسانياً[30].

ويفسَّر هذا ـــــ كما سنرى أدناه ـــــ بطغيان الخطاب اللِّساني لدى الدارسين العرب، في حين يمتثِل الغربيّون لحدود الإشكاليات المطروحة عليهم ويظهرون على أنّهم متمكّنون من المصطلح والمفهوم معاً. ولكن إذا كانت اللّغة الواصِفة (Métalangage) المنصبّة على وصف اللّغة هي خطاب الفرد الواصِف الذي يُكرّس خطابُه ذاك بوصفه علماً يمثِّل اللِّسانيات ـــــ كما تقول جوليا كريستيفا (Julia Kristeva)[31]، وإذا أخذ أولئك يتحدّثون باسم اللِّسانيات بخطابهم ذاك، فإنّ الجمهور (العربي)

سيأخذ عن الدارسين (العرب) علماً تستحوذ عليه آيات التسطيح والتمييع والتعميم. أمّا من الناحية التطبيقيّة فقد وجد المؤلِّفُ (حلمي خليل) في تحليل المصطلح مدخلاً إلى دراسة ما أسماه الفكر اللّغوي العربي الحديث حيث يقارن بين تحليل تمام حسان للنِّظام الصوتي وبين المصطلحات الغربيّة فيستخلص في ضوئها مفاهيم متميِّزة في ذلك الفكر العربي الحديث والقائم على التراث في آنٍ واحد[32]. والمسعى الأخير ليس بالهيِّن ولا يمكن توصيفه بأنّه بدون جدوى، بل يعدّ من إرهاصات الدرس المصطلحي المقارِن؛ لكنّه يفتقِر إلى المفاهيم الرّافِدة لهذا الشقّ من العمل المصطلحي.

2 الإصرار على التوحيد المصطلحي:

إنّ أشدّ ما يجذب الانتباهَ بوضوحٍ في رصيد العمل المصطلحي العربي وبحثه، هو الالتفاف حول قضيّة التّوحيد المصطلحي التي تظلّ تحظى بالمركزيّة منذ بدء تشخيص الأزمات؛ إذ كان على هذا الرصيد أن يستجيب في ذلك لمقتضيات داخليّة أقبحُها الفوضى المصطلحيّة العارِمة التي يتحمّس الجميع إلى تشخيصها ــ إمّا جادِّين أو من باب الموضة ــ لكنهم سرعان ما يُبدون العجز أمامَ تحديات حلحلتها. كما كان على ذلك السجل أن يرضخ لشيءٍ من الإكراهات الخارجيّة ولبعض ضرورات التطبيع مع ما يحدث عالمياً، وذلك لكونه وريث المصطلحيات الكلاسيكيّة. ذلك أنّ هذه الأخيرة لم تُخفِ يوماً رغبتَها في فرض النموذج الإغريقي اللاّتيني فرضاً دولياً، إذ يؤكِّد أكثر المصطلحيِّين الذين

أعملوا قراءة على أعمال فوستر المصطلحيّة ـــ وهو مُؤسِّسها بدون منازِع ـــ وأنّ هذا الأخير قد انقاد لرِهان التوحيد المصطلحي بل مارس التخطيط اللّغوي (المصطلحي) لأجله عن طريق ما كان يستصدره مِن توصياتٍ على غرار مادّة (1968) ISO R704 الخاصّة بـ مبادئ التسمية (Naming principles) التي توصي بتبنّي تسمياتٍ موحَّدة مؤسَّسة على تراثٍ مشترَك ـــــ حسب زعمه ـــــ متمثِّل في الحرف اللاّتيني المكرَّس، وكذا على الصياغة المصطلحيّة (العالميّة) المعتمِدة على العناصِر اللّغويّة الإغريقيّة اللاّتينيّة. فعلى الرّغم من صعوبة إسقاط هذه المادّة المَبدئيّة على اللّغة العربيّة التي يتميّز واقِعُها بما يرجع خصوصاً إلى تميّز حرفها وكذا قواعدها الصوتيّة والصرفيّة والتركيبيّة والمعجميّة وكذلك مجال انتِشارها، فقد شهدنا تصاعُد اهتمامات بعض الباحثين بتطويعها (المادّة) بحيث يَسلَم تبنِّيها عربيّاً بعدما حالفها الرواج أوربيّاً بخاصّة وعلى الأقلّ، وذلك تحت دواعي الرقي إلى مستوى هذا الرواج دائماً وبالاعتداد على إمكانيّة التواضع. ذلك أنّ الشرط الذي يجعل الكتابة كتابة صوتيّة بالضرورة، هو التواضع، ومِن المَعلوم أنّ هذا غير مستحيل مع مرور الزمن[33]. ويمكِن أن نضرب مثلاً على هذا التسابق نحو الإسقاط من أجل التوحيد المصطلحي أحمد شفيق بمقاله المنشور في الدوريّة نفسها ـــــ ضمن العدد (44) ـــ بعنوان حول توحيد المصطلحات العلمية[34]، وهو يجادِل فيه حول الأمثلة التي وقعت عندَها المعاجم العلميّة في الإخلال بمبدأ التوحيد ويتناول بعض عوامله كتعدّد مصادر الفعل ..الخ. هذا، وقد كثُر ترديد الكلام في قضيّة

التوحيد المصطلحي والخوض في مقتضياته وأهميّته وأهدافه. وذلك بحجة ما يُتناقَل باحِثاً عن باحِثٍ من أقوالٍ تذهب إلى التصريح بدون رويّة وبكلِّ بساطة بأنّ « مشكلتنا مع المصطلح العلمي الأجنبي لم تعد في تعريبه بقدر ما هي في توحيده »[35].

والحال إنّ ذلك الإصرار يبدو أنّه قد أدخل القضيّة في حيِّز التّمييع. لذا تردّدنا قبل الوقوف عندها، وإن لم نمتنع بدورنا عن التحرّي فيها كظاهرة في حدِّ ذاتها. ولكن في ظلِّ التوقّع هذه المرّة ضمن الفصل التّاسع حيث سيتّضح لنا أنّه لا جدوى من المنحى التوحيدي المكرَّس كثيراً في البحث المصطلحي إذا لم يعد ممكناً ــ في حال عدم توفّر القنوات الضروريّة لنشره ــ ولا ينبغي الدعوة إلى الكفّ عنه كما لا يستقيم الإلحاح عليه أيضاً. فإذا كان الأمرُ كذلك فما على الباحث إلاّ أن يستبق الحلول الممكنة بدلَ الإصرار على شيءٍ يصعب تحقيقُه إن لم نقل يستحيل. وأكثر من ذلك فإنّ البحث المصطلحي في حدِّ ذاته لم يَدنُ من القضايا الجوهريّة التي كان من المنتظَر أن يرتادها.

وكان من أهم القضايا التي تمحور البحثُ حولها قضيّة **التوحيد المصطلحي**؛ وكان كلُّ تعريف يوضَع لـ (علم المصطلح) أو (المصطلحيّة) [36] أو حتى (المعجمية) ينطلق من التذكير بضرورة التوحيد ويرتكز على تشخيصه، ويمرّ بذكر المسوِّغات، ويقف كذلك عند الدعوة إليه؛ وليس هذا فحسب، كما يُكثِر الباحثُ من الإشارات إليه على سبيل التطبيق وكأن التدريب عليه يكفي لحلِّه. ثم لا يفوتنا أن من أجل دواعي التقييس

والقياس تتنازعه الوصفية والمعيارية. وهذا ما يثبته تاريخ نشأته (القياس) وتطوره في النحو العربي إلى أن بلغ الصياغة التي صاغها الأنباري أعلاه. إذ نشأ نشأة فطرية مرتبطة بالاستقراء الذي أفضى إلى القاعدة النحوية و ملاحظة مدى اطّرادها في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة وتقويم ما يشذ عنها من نصوص اللغة[37]. ثم أصبح القياس أصلا في الدرس النحوي ومن أسس الدراسة النحوية التي تنبني عليها القواعد ويوزن بها الكلام.

1.2 تهوين المسألة المصطلحيّة:

لكن من القضايا التي توحي بانطواء الدرس المصطلحي العربي على تناقضاتٍ خطيرة تواجد ـــــ إلى جانب المصرِّين على التوحيد المصطلحي ـــــ مَن يقوم بتهوين المسألة المصطلحيّة كما يسهل على أيّ باحِث أن يلاحِظ غياب التّنسيق المصطلحي. وإذا كان الحسّ المصطلحي الناجِم عن الموضة قد فرض منطق التكرار ورفع الشعارات في مجال الدّرس المصطلحي وكذا الإصرار على التوحيد المصطلحي، فإنّ منطق رفض ذلك الحسّ الخادع قد أدّى إلى تهوين المسألة المصطلحيّة.

ومِن بين الباحثين الذين نادوا ـــ مِن جهة ـــ بإلغاء باب التوحيد مِن الدّرس المصطلحي حمزة المزيني الذي أسهم حقّاً ـــ مِن جهةٍ أخرى ـــ في فتح باب النقاش حول جدوى ذلك التوحيد. لكنّه وعلى الرغم مِن هذا الإسهام فقد ذهب به الأمرُ إلى حدّ الجحود ـــــ جحود فضل التوحيديين. فهذه المفارقة الغريبة والنشاز أدّت به إلى السقوط في مهاوي تهوين المسألة

المصطلحيّة[38]. وإلاّ كيف نفسّر ما ذهب إليه من أنّ المشكلة المصطلحية موضوع قديمٌ متجدِّدٌ، وأنّ طرحه بالشّكل الذي هو عليه في الكتابات اللّسانيّة العربية فيه تضخيم ومبالغة ؟ وذلك كما يأتي بالدليل الذي يزعم أنّ الموضوع لم يكن قضية لا عند القدماء ولا عند الغربيِّين. فقد تعامل القدماء، في نظرِه[39]، مع المصطلح الوافد بتلقائية كما تتعامل اللغات الحيّة الغنية اليوم بعفوية بدون مركّب نقص. ومن نتائج هذا التّهوين اكتفاء الباحثين بمناقشة نفس المشكلات عوض أن يبسطوا منهجيات علمية ذات قيمة على المستوى الدولي من أجل احتواء التدفق المصطلحي في مختلف العلوم. وذلك على الرغم من قول صاحب تلك الدعوة:

« حظي المصطلح العلمي باهتمام من العرب المعاصرين قلما يبذل في أي مجال آخر. فهو كثيرًا ما تنعقد له المؤتمرات والندوات وتكتب عنه الكتب والمقالات، ويكاد يغلب على الظن أن هؤلاء يرون أنه ليس بيننا وبين الاستفادة من المنجزات العلمية المعاصرة والإبداع فيها إلا حل مشكلة المصطلح »[40].

2.2 غياب التّنسيق المصطلحي:

إنّ أفدح ما يكلِّل هذه الوضعيّة المشخَّصة ـــ فيما يخصّ التّوحيد المصطلحي ـــ غيابُ التّنسيق المصطلحي. إنّه لَمن المفارقات العجيبة أن يكثر الحديث عن التّوحيد المصطلحي مع درجة الإصرار التي شخّصناها أعلاه، ومع ذلك يظلّ التّنسيق المصطلحي مقدَّراً تقديراً شكليّاً ـــ إن

لم نقل مغيَّباً ـــ من غير إتباعه الممارسة الفعليّة في الميدان. وما يزيد هذه الوضعيّة سوءاً هو تعدّد الجهات العربية المختصة بالوضع المصطلحي (التَّوليد المصطلحي) وتجاهل بعضها بعضاً. نذكر من أشكال هذه الجهات المَعنيّة بشأن الوضع والتوحيد والتّنسيق معاً، المجامعَ اللّغوية والعلمية، المنظمات القطريّة والعالميّة، الهيئات الوصيّة، الاتحادات العلمية والجمعيات الثقافيّة والمهنية والصناعية ـــ علاوةً على الجهود الفرديّة. ونشدِّد على أنّه مع تعدّد هذه المؤسَّسات وتنوّعها، فالمصطلح اللِّساني العربي يعاني من غياب التنسيق بين هذه الجهات في حدِّ ذاتها. وليس هذا فحسب، بل يعاني المصطلح اللِّساني العربي من الافتقار إلى منهجية مُوحّدة لكيفيّة التّعامل مع المصطلح الوافد ومقابلته بمكافئ ناجع ـــ على الأقلّ من حيث الفصاحة اللّغويّة. إضافة إلى تعدّد المرجعيّة اللغويّة للمصطلح ما بين المغرب والمشرق، وتنوّع الآليات التوليديّة ما بين تعريب الدَّخيل وتأصيله، وإحياء التّراث، والتَّوليد الصوري (الاشتقاق) والدلالي (المجاز)، والنحت. وبالإضافة إلى ذلك كلِّه، فإنّ البحوث اللِّسانية والمصطلحية الأكاديمية تفتقر إلى دراساتٍ تقابليّةٍ تغتنم ـــ في إطار التّهيئة اللّغويّة العامّة والخاصّة ـــ من المقابلة بين سُنن التَّوليد في اللغة العربية واللّغات الغربيّة المختلفة. وعدم الفهم الدقيق للمفهوم الذي يرمز إليه المصطلح الأجنبي ممّا ينتج عنه اقتراح مقابلات غير موفَّقة في معظم الأحيان. وسرعة عملية الترجمة، نتيجة كثرة المنتوج المصطلحي الغربي الذي ينتظر التأصيل. فيضطرّ المعرِّب نظرا لضيق الوقت، إلى النحوِ

نحْوَ أسهل طرق الوضع، مما يفضي إلى تراكم الدخيل. ومع قلّة التّنسيق تتراكم كلّ هذه المشكلات.

هكذا فإذا كان التّنظير في مجال المصطلحيّات العربيّة يعاني قصوراً كاسِحاً، فإنّ الإنجازات التطبيقيّة المسجّلة في الميدان نفسه تشكو من التّشتّت نظراً لغيّاب التّنسيق في غالب الأحيان. مع العلم أنّه ــ كما يُلاحِظ علي القاسمي: « في عام 1969 أناطت جامعة الدّول العربيّة مهمّة تنسيق المصطلحات في الوطن العربيّ بمكتب تنسيق التّعريب بالرّباط، الّذي شجّع الأبحاث اللّغويّة والمعجميّة والدّراسات المتعلّقة بمشكلات المصطلحات العلميّة والتّقنيّة باللّغة العربيّة، ونشر عددا غفيرا منها بمجلّة الحولية (اللّسان العربيّ). كما نظّم المكتب ندوات ومؤتمرات للتّعريب حسب خطّة هادفة لاستكمال المصطلحات العربيّة في العلوم والتّكنولوجيا وتوحيدها. وعقد المكتب ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلح العلميّ في الرّباط في الفترة ما بين الثامن عشر والعشرين من شهر شباط (فبراير) 1980 »[41]. وإن كان التنسيق في الواقِع مفهوماً إشكالياً في حدِّ ذاته. لأنّ كلاًّ يدّعيه لكن بدون التقدّم بوصف وسائله أو تطبيقه على أرض الواقِع. وغالباً ما يُستعمَل على نحو ملتبس أو غير صحيح إن على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي. فإذا لزم علينا أن نحدِّده فيجب الرجوع أوّلاً إلى الهيئة الوصيّة أو الفرد الذي يتولاّه وكذا إلى الفئات التي يتمّ التنسيق بينها.

لهذا كلِّه وفي هذا السياق تُهيمِن دعواتُ عبد الرحمن الحاج صالح التي كانت تصدح بضرورة مأسَسَة العمل المصطلحي[42]. ولا تزال دعواتُه تأتي

في قوالب شتى، حسناً يصنع حينما يصوغ إحداها تساؤلاتٍ متوسِّلاً الواضِعين أن يكفّوا عن العملِ فُرادى لأنّه على الرغم من إيغاله في جسد العمل المصطلحي العربي فهو ذو تداعياتٍ وخيمة، وهو يقول لهم كرّةً أخرى بعدما ارتخت أيديهم عن تلقي الخطاب والمطلوب:

« ثمّ كيف يجوز للواضع أن يعتمد على قائمة من المصطلحات الأجنبيّة أو معجم بدون أن يرجع في ذلك إلى ما وضعته المؤسّسات العلميّة المتخصِّصة في المصطلحات مِن قواعد معطيات كبيرة مُحَوْسَبة. فإنّ محتواها يمثِّل كلَّ ما هو موجودٌ في الاستعمال ــ لا جزءاً منه صغيراً أم كبيراً مع كلّ ما يتعلّق بكلِّ مصطلح من معلومات تخصّه [...] فعلى أيِّ أساس يعتمِد الواضِع عندنا في اختياره لبعض المصطلحات الأجنبيّة دون بعضٍ في الميدان الواحِد. وهل هذا الاختيار الحاصِل في وقتٍ معيّنٍ يندرِج في مخطّطٍ مضبوط بحيث يشمل كلَّ ما وُضِع مِن المصطلحات الأجنبيّة ودخل في الاستعمال (وما لم يدخل أيضاً) إلى غاية تاريخ بدئه في عمله هذا ؟ ومِن غير المفيد أن يختار الواضِع أيّ قائمة من المصطلحات (أو أيّ معجم) وبلغة واحِدة دون أن يتفق كلُّ الواضعين على مخطّط معيّن لعدّة سنوات قابل للتصليح والإثراء وباللجوء إلى هذه القواعد من المعطيات الاصطلاحيّة الأجنبيّة التي تُثرى باستمرار والتي وثّقَتها أكثر من مؤسّسة وأكثر من دولة »[43].

وعلاوةً على ما يدعو إليه هذا المقتبَس مِن ضرورة تواصل أنشطة المجامع والمراكز والمجالس، والتعاون في مجالها، إنباءً بأنّها هي ما يُعلِن

رسمياً عن افتتاح العمل المصطلحي؛ يُلزِمنا في الحقيقة بأبعد من الغرض الذي دفعنا إلى تنصيصه في هذا السياق: لهذا سنعود إليه أدناه لنحتكّ به مجدّداً مِن أجل صياغة **مبدأ الاختيار** الذي لا يمكن إلاّ الانتباه إلى تواتره في النصّ عينه مهما تتباين الزوايا التي يعالَج منها هذا الأخير. وعلى كلٍّ وفي انتظار ذلك، يمكن أن نتصوّر ـــ مِن خلال المقتبسات السابقة ـــ المَحلّ الذي يُتوقَّع أن تشغله المصطلحيّات النقديّة التي طرحناها في الفصل السابق بالنسبة للّسانيات. وهو بمثابة **شبكة** لا يعبُر فوقها مصطلحٌ مِن غير إخضاعه **لوعي** الأخصائيين إلى أن يتمّ إخصابُه بفعل خبرات الخبراء المتخصِّصين في المصطلحيات. أوما يُدعى المرصد اللغوي الذي يقوم بالرّصد في اللسانيات، وهو ـــ كما يقول عبد اللّطيف عبيد ـــ « دراسة العناصر والظواهر اللغوية كافة وصولاً إلى استنباط القواعد التي تنتظمها »[44].

وفي هذا الصدد أيضاً يدعو جميل الملائكة إلى وضع رقابة لغويّة دقيقة على المصطلحات، ويلخّص دور المصطلحيّ وسط تطوّر اللّغة لنموّ متطلّبات الحياة اليوميّة قائلا: « إنّ هذا النّموّ السّريع في لغتنا العربيّة، الذي تقتضيه متطلّبات استمرار التّقدّم العلميّ والفكريّ في مجتمعنا العربيّ، والذي يستلزم مواصلة إغنائها بالمفردات العلميّة والحضاريّة، وتقبّلها لسدّ حاجات هذا التّقدّم، يستدعي بذل أقصى العناية في توخّي الدّقّة العلميّة وتجنّب فرض رقابة دقيقة وصارمة إزاء هذا السّيل الجارف من الأسماء والمصطلحات التي تتطلّب المفاهيم والمداليل الجديدة، لضمان اتّباع السّبل

القويمة في اختيارها. صحيح أنّ لغتنا العربيّة يجب أن تتطوّر، غير أنّ علينا، مع هذا التّطوّر السّريع، أن نحرص على عدم انجرافها في تيّار حشد كبير من ألفاظ الدّخيل والمفردات العاميّة والاشتقاقات والصّيغ المغلوطة، فنحافظ على سلامتها ونحفظ لها أصالتها وهويّتها »[45].

3 نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقّع:

إنّ كثيراً مِن الباحِثين الناقلين ـــ مهما تكن مسوِّغاتُهم الخاصّة التي تكون قد دفعتهم إلى ملازمة العمل المصطلحيّ أو البحث المصطلحيّ ـــ يُقدِمون على مُعاينة واقع المصطلح اللّساني أو البلاغي أو النّقدي، لكن قليلون هم الذين يعمدون إلى بسط أفكارهم في شأن آفاق ذات المصطلح. وإن تواجد مَن يحاول التوفيق بين الانشِغاليْن فلم نجد بعدُ مَن توصَّل إلى تحقيق التوازُن بينهما؛ وفقدان التوازن أو عدم تحقيق التوازن بين كفّتي الواقِع والآفاق هو ما يطبع كثيرًا من الدراسات المصطلحيّة ـــــ ولاسيما في شقّها المقصود. هذا، وإن كان مِن الجائز أن يسبق كلَّ توقّع رصدُ الواقع ومعاينته وتحليله، ذلك أنّ المعاينة عبارة عن كل استقصاء ينصبّ على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر قصد تشخيصها.

1.3 استقراء واقِع المصطلح اللّساني:

فهذا أحمد مختار عمر يَعمد ـــ في كتابٍ له[46] ـــ إلى تشخيص ما أسماه المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجيّة، ويحاول استقراء واقعه[47]. غير

أنّ الانتظام الذي تحلّى به هذا الباحث اللّسانيّ ـــ والذي لاحظناه من خلال قراءتنا للأعمال المنشورة له في ميدان المصطلح اللّسانيّ العربيّ ـــ من شأنه أن يميِّزه؛ إذ يرمي، لحدّ السّاعة ـــ إلى جمع شتات الإنجازات التي أُقيمت في مجال اللّسانيّات والخاصّة بمصطلحاتها، والمنهجيّات المتّبعة لوضع المصطلحات من طرف أصحاب المعجمات المصطلحيّة، الذين لم يقتصر عملُهم على جمع المصطلحات من مدوّنات مختلفة ثمّ جردها، بل قدّموا اقتراحاتٍ جديدة. لهذا فقد تسنّت له ـــ إثر ما أخرجه هؤلاء من المعجمات فرصة تحليل بعض المصطلحات وذلك انطلاقا ممّا « أُلّف من معاجم أو مسارد لهذه المصطلحات وهي في معظمها تتّخذ المصطلح الأجنبيّ أو المفهوم الأجنبيّ منطلقا للبحث عن مقابل عربيّ، وليس العكس »[84]. كما عمد أحمد مختار عمر إلى دراسة واقع المصطلح اللّسانيّ العربيّ من خلال مصدر آخر، هو « الكتب المؤلّفة في بعض مباحث العلم، وبخاصّة تلك التي تتعامل مع مفاهيم غربية جديدة، لها في لغتها مصطلحاتها الخاصّة التي يراد التّعبير عنها بمصطلح عربيّ »[49]. وكان ذلك إيذاناً ببداية التطبيقات المصطلحيّة التي تعتمد المتون مدوَّنةَ البحث. غير أنّ الباحث سقط في توهّم المنهج المقارن لمّا تعرّض لمصطلح (الألسنيّة)[50].

ولقد سبق أن رأينا دوران حديث بعض (المصطلحيين) حول واقع المصطلح العربيّ وقد خلُصنا إلى ما يشبه النقطة التي يتمحور حولَه حديثُنا هنا من تكريس البحث في الواقع على حساب استشراف المستقبل. وكذلك خاض محمّد حلمي هليل غِمار العمل المصطلحيّ وهو يدرس

مادة الصّوتيّات بالخصوص، فكانت محاولاتُه في ميدان المصطلح الصّوتيّ[51] ترمي إلى وضع خطّة منهجيّة لنقل المصطلح الصّوتيّ الإنجليزيّ إلى اللّغة العربيّة وإعداد معجم صوتيّ شامل (إنجليزيّ ــ عربيّ). لهذا بنى دراسته على استقراء واسع للمصطلحات الصّوتيّة الإنجليزيّة ومقابلاتها العربيّة في المعاجم الصّوتيّة وكُتب الصّوتيّات المؤلّفة بالعربيّة المترجمة من الإنجليزيّة أو الفرنسيّة إلى العربيّة في هذا الحقل، وكذلك المسارد الموجودة في بعض الكُتب الإنجليزيّة والعربيّة وما أسهمت به مجامع اللّغة العربيّة. ووجدناه أيضاً يحلّل المصطلح الصّوتيّ الأجنبيّ ومقابله العربيّ[52]، ويحدّد أبعاد مشكلاته في نُقط معيّنة، ثمّ يدعو إلى ضرورة استقراء المصطلح الصّوتيّ التّراثيّ.

وكذلك نجد عمر أوكَان في كتابه اللّغة والخطاب يعقد العزمَ على استقراء واقِع المصطلح اللّساني والمصطلح البلاغيّ على السواء نظراً للأواصِر الكائنة بينهما. استوقفنا هذا الكتاب لأنّ صاحِبه أثار في ثناياه قضايا مصطلحيّة معتبَرة وإن كان قد أبدى تحفُّظًا باعتباره لم يكن في صدد « طرح نظريّة معرِفيّة في المصطلح وإنّما [كان همُّه] عرض العلاقة بين الترجمة والمصطلح البلاغيّ »[53]. ويهمّنا أن نستعرِض ــ كما فعل ــ أهمّ العوامِل التي تحكّمت في اختياره المصطلح البلاغيّ على الخصوص ولاسيّما في فصل (الترجمة والمصطلح البلاغي: قديمًا وحديثًا)[54] من القسم الثّاني من كتابه وهو القسم الذي عنون له: (لغة الخطاب)[55]؛ وقد راعتنا هذه التسميّة، ما جعلنا نبحث بدورنا لمعرفة إمكانية تصنيف

هذا العمل المصطلحيّ الذي رشّحناه بناءً على تلك التسمية وما حوته فصول القسم الثاني وحتى القسم الأوّل، نختار من تلك المعتبَرات الأربعة ما ذكره من: « ـــ اشتمال الحقل البلاغي على كرنفالية اصطلاحيّة، حيث نصادف مصطلحات حقولٍ عديدة كالعروض، والنحوِ، والمنطق، والأصواتيات، وغيرها؛ مما يجعل من معالجة إشكالية المصطلح البلاغيّ معالجةً لإشكالية المصطلح في مجال اللّغة عمومًا. ـــ الجهل الفادح بالبلاغة واصطلاحاتها لدى معظم المثقّفين، وهو ما عبَّر عنه كيليطو بقوله: " المتصفِّح لكتب البلاغة يشعر أحيانًا بالنفور والحرج، فهو يلتقي بمصطلحاتٍ وتعريفاتٍ غريبةٍ عن أفقه، بعيدةٍ عن قاموسه لا تخطر له ببالٍ عندما يقوم بتحليل النصوص" »[56]. تناول الباحِثُ المصطلح البلاغي على صعيديْن:

1 – المصطلح البلاغي والترجمة العربية القديمة (ص101 ـــ 103)

2 – المصطلح البلاغي في الترجمات الحديثة (ص104 ـــ 107)؛

فهكذا يسلم وضع الاستنتاجات الآتية:

• إنّ الباحث المصطلحيّ تناول في هذا الفصل المصطلح البلاغي المترجِم قديماً وحديثاً. وقد سبق لنا أن تعرَّضنا لمثل هذا الموضوع على مستوى المصطلح اللِّساني حيث عرّفناه كالآتي: « نقصُد به المصطلح اللّسانيّ الذي دخل إلى الدّرس اللّسانيّ العربيّ عن طريق التّرجمة باعتبارها نقلاً للمفاهيم المستجدّة على ساحة اللّسانيّات خلال القرن العشرين »[57].

• وتقوم المقاربة التي اعتمدها على تشخيص الظاهِرة المصطلحيّة وتعيين

السياقات التي يرد فيها المصطلح المترجم، ثمّ يُلحَق بذلك ما توفّر في ذهنه مِن أنواع الانتقادات.

• يتميَّز بحثه المصطلحيّ بكونه مِن النوع المقصود.

• يعتمد الاشتقاق المفهوميّ[85] في كثيرٍ مِن الحالات على غرار: خطابة أم بلاغة ؟ أو خطابة الإقناع وبلاغة الإمتاع (ص100 ــ 101). وهذا الاشتقاق المفهوميّ خوّل له صياغة العناوين الفرعيّة الجريئة على هذا المنوال: مقدِّمة في البلاغة العربيّة القديمة (ص111) أهي قراءة أم مقدِّمة ؟ كأنّ البلاغة العربيّة قديمةً كانت أم حديثة ما كان لها إلاّ لتنتظِر عمر أوكَان لكي يُقدِّم لها!

فكلّها عناوين تجمع بين ذكر أعلام البلاغة ويُقرِن كلَّ واحِد منهم بخصوصيّة أم بشبه حجر يكون قد أضافه إلى صرح البلاغة وهي في واقِع الأمر مصطلحات اشتقّ مفاهيمها من مزاوجة الدرس البلاغي العربي بالدرس البلاغي الغربي وبالسيميائيات والتداوليّة وفلسفة اللّغة، فإذا ما شئنا أخذها على أنّها مصطلحاتُ تبدو مفاهيمُها على غرار: (سيميائية البيان، وشعرية البلاغة، وبلاغة الفصاحة، ونحو الشِعر، والبلاغة العامة، وبلاغة الصورة الأدبية، والبلاغة الجديدة)؛ ومِن هذا القبيل:

1 – بلاغة الإنتاج وبلاغة التفسير (ص111)

2 – الجاحِظ وسيميائية البيان (ص112)

3 – قدامة بن جعفر وشعرية البلاغة (ص113)

4 – ابن سنان الخفاجي وبلاغة الفصاحة (ص114)

5 – عبد القاهر الجرجاني ونحو الشعر (ص115)

6 – السكاكي والبلاغة العامة (ص116)

7 – حازم القرطاجني وبلاغة الصورة الأدبية (ص118)

8 – ابن البناء المركشي والبلاغة الجديدة (ص119)

فهكذا نلاحظ مدار حديثه عن 08 أعلام + 08 مصطلحات، ليس أكثر ولا أقلّ. ثمّ يقوم باستنتاجاتٍ من هذا النوع: « وهذا الانشطار في الترجمة ناتجٌ عن الدلالة المزدوجة لمصطلح الـ Rhétorique، إذ هي فنُّ القولِ وأناقةُ التعبير من جهة، كما أنّها الكلامُ الهادفُ إلى الإقناع من جهة أخرى، لهذا فإنّ الذين ترجموا المصطلحَ بالخطابة إنّما نظروا إلى الجانب الخاص بإيجاد الحجج، لأنّ الوظيفةَ التي حددها أرسطو للـــ Rhétorique ليست إصابة المتلقي بالرعشة الناتجة عن المفاجأة (أو خيبة الانتظار) وإنّما هي الإقناع أولا وأخيرا؛ ولذلك عرّفها بقوله إنّها ''الكشفُ عن الطرق الممكنة للإقناع في أيِّ موضوعٍ كان''. وانطلاقاً من هذه العلاقة التي تربط الـــ Rhétorique بالإقناع فإنّ العربَ قد ترجموا هذا المصطلح بالخطابة (وإن كان متى بن يونس قد ترجمه بالبلاغة)، وجلُّ تعريفاتهم لها تؤكّد على هذا الجانب التداوليِّ الذي هو الإقناع »[59]. هذا لأنّ المصطلح البلاغي ـــ كما يرى ـــ يطرح على المترجِم إشكاليتَه منذ البدء انطلاقاً من مصطلح الـــRhétorique ذاته. حيث تساءل: بماذا نترجم هذه اللّفظة: هل بالبلاغة ؟ هل بالخطابة ؟ أم نزاوج بينهما مثلما فعلت بعضُ المعاجم (المعجم الموحَّد لمصطلحات اللّسانيات مثلا)، وكذا بعض المترجمين[60].

2.3 تعقّب الأدوار:

لقد عرفنا تتبّع الأدوار[61] لدى بعض الدارسين على غرار محمود فهمي حجازي، الذي تناول مرّةً أخرى دور المصطلحات الموحّدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، في مقالٍ له ضمن العدد (47) من دوريّة اللِّسان العربي المتخصِّصة في شؤون المصطلح والتعريب والمعجم[62]. غير أنّ الباحث ـــ علاوةً على الموضوع المحدَّد في عنوان المقال ـــ أبى إلاّ أن يتعرّض مجدَّداً للعلاقة بين لغة التخصّص واللغة المشتركة[63]. كما كان البحثُ، من جهة أخرى، فضفاضاً شيئاً ما بعروجه إلى أبجديات المصطلحيات، مثل ما توحي عليه هذه العناوين الفرعيّة: مواقف الاستخدام اللغوي، المصطلحات وتعريب العلوم، المصطلحات ونشر المعرفة ـــ كأنّه يكرِّس التقاليد التي بُنيت عليها المصطلحيات ـــ باستثناء مبحث آفاق المستقبل الذي يشير إلى اهتمام الباحث بمسألة التوقّع، وهو موضوع نادر ـــ كما سنرى أدناه[64]. وكذلك قد نُشِر في نفس العدد من ذات الدوريّة مقالٌ لصاحبه أحمد الخطاب بحثَ فيه موضوع المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)[65]. وتكفي نظرة واحدة إلى ما يقوم عليه المقال من العناصر الفرعيّة لتكوين فكرة حول الكيفيّة السريعة التي عالج بها الباحث موضوعه إذ اكتفى فيه بإعادة صياغة التركيبة المزمنة من تناول مفهوم المصطلح العلمي، والطريقة العامّة لصياغة المصطلحات العلمية، واعتبار المصطلحات العلمية مرّةً كصور فكرية ومرّة كألفاظ تقنية ..الخ.

ونلاحظ في هذا السياق أنّ هذه مجرّد عيّنة ضمن عشرات الكتب والأبحاث التي ظهرت في العالم العربي ولا تزال منذ أن ازدادت خطورة المصطلح في أصقاعه. يبقى أنّ هناك فضلاً ــ وهو ما يُنتظَر التنويه به ــ تنطوي عليه جهودُ كلٍّ مِن أولئك الباحثين ممّن ذكرناهم في هذا المقام ــ وغيرُهم كثيرٌ يكمن ــ مِن جهة ــ في كونهم قد أثاروا بعضَ المشكلات التي تحول دون اتّضاح معالم موضوع المصطلح، ما مِن شأنه أن يمنع ــ مِن جهةٍ أخرى ــ تلك المشكلات مِن أن تتراكم. فيمكن القول بالتالي إنّهم أسهموا في التخفيف مِن حدّة تَعقُّد الأوضاع.

4 خيار اللّسانيات التطبيقيّة:

إنّه يغلب على الباحثين العرب الذين خاضوا في قضيّة المصطلح عامّةً والمصطلح اللّساني على الخصوص، ادّعاؤُهم أنّ الإطار الذي يشمل دراساتِهم هو اللّسانيات التّطبيقيّة. بيد إنّهم قليلاً ما يجنحون إلى اللّسانيات للاستبصار مِن نتائجها النظريّة. فما معنى إذن أن يتبنّوا هذا الخيار بدون مستلزماته ؟

1.4 بهدف ملء فراغ:

إنّنا عندما نتصفّح آراء جلّ مَن وقف مع خيار اللّسانيات التّطبيقيّة نشعر أنّهم عمدوا إلى ذلك لمجرّد ملء فراغ التّصنيف الذي كان يتهدّد مادّة المصطلحيات. والحال إنّ المصطلحيات في الغرب لم يتردّد روادها

في تبنّي خيار اللّسانيات التطبيقيّة ــ بعد طرح إشكاليّة التصنيف فعلاً ــ لكن بناءً على قناعتهم بفضل اللّسانيات عليها[66]. أمّا محمود فهمي حجازي فقد قام بدراساتٍ تطبيقيّة في ميدان المصطلح، ولاسيما اللّسانيّ منه تحسّباً للتّوحيد المُصطلحي بحدوده الصمّاء وأنجز أيضًا بحوثًا تصنيفيّة[67] حول (علم المصطلح) ويقول عن هذا الأخير: « علم المصطلح من أحدث أفرع علم اللّغة التّطبيقيّ، يتناول الأسس العلميّة لوضع المصطلحات وتوحيدها. ومعنى هذا أنّ وضع المصطلحات لم يعد في ضوء المعايير المعاصرة يتمّ على أساس البحث المفرد في كلّ مصطلح على حدة، كما هي الحال في جهود كثيرة »[68]. فهذا التّصريح الواضح قد حدّد موقعَ المصطلحيّات، وأهمّ موضوعاتها والسّبب الرّئيس الذي يجعلها علما تطبيقيّا، بهذه الطّريقة:

* موقع المصطلحيّات: من أحدث أفرع علم اللّغة التّطبيقيّ.

* موضوعه الأساس: الأسس العلميّة لوضع المصطلحات وتوحيدها.

* تعتبر علمًا تطبيقيًّا لكونها تنطبع بالموضوعيّة، وجديرة بأن تنأى عن الفرديّة.

ولكن كثيراً ما يقع الباحثُ في تناقضاتٍ، يُمكِن تلخيصُ بعضها فيما يلي:

1- بالنّسبة للنّقطة الأولى: سرعانَ ما تفقد جدّيتها، وتضيع في خضمّ ما يلي هذا التّصريح، حيث يعود صاحبُه إلى نظريّة فوستر فيخلط ما بين رأيه السّالف ذكرُه وتصنيف هذه الأخيرة للمصطلحيّات، فيقول: «فهناك

معايير أساسيّة تنبع من علم اللّغة ومن المنطق ومن نظريّة المعلومات ومن التّخصّصات المعنيّة. وهذه المعايير تنمو بالتّطبيق لتكون الإطار النّظريّ والأسس التّطبيقيّة لعمل المصطلح »[69].

والحال إنّ هذا الرّأي الذي أتبع به محمود فهمي حجازي تصريحَه السّابق، يُعدّ من صميم الاتّجاه الذي يرى أنّ المصطلحيات علمٌ يقع في مفترق طرق علم اللّغة والمنطق ونظريّة المعلومات والتّخصّصات المعنيّة بالمفاهيم والمصطلحات التي يخوض فيها هذا العلم (المصطلحيات). وقد عمد الباحثُ نفسُه ـــ وبصورةٍ غريبة ـــ إلى تضمين نصّه رأي يوجين فوستر قائلا: « كان فوستر قد حدّد مكان علم المصطلح بين أفرع المعرفة بأنّه مجالٌ يربط علم اللّغة بالمنطق وبعلم الوجود (الأنطولوجية) وبعلم المعلومات وبفروع العلم المختلفة »[70]. فبين ما قاله في البداية وأعقب به في النّهاية يكمن اتّجاهان مختلفان في تصنيف المصطلحيّات.

2 – أمّا النّقطة الثّانية: (الأسس العلميّة لوضع المصطلحات وتوحيدها)، فيرجع أصلُها إلى نظريّة فوستر[71] مرّةً أخرى، وتوصية ISO رقم: 704 المشهورة[72].

وقد أثبتت نجوعها في ميدان التّقنيّات فحسب، وفي وقتٍ لم تظهر بعد النّداءات إلى جعل المصطلحيّات فرعًا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة، اللّهمّ إلاّ التّلميحات الّتي ضمّنها فيستر نفسُه بعضَ عناوين مُؤلّفاته النّظريّة، لكِن لم يصطنع أيّ منهجٍ جديرٍ بِأن يُوسم بِاللّسانيّ، ويدلّ على ذلك

حرصُها على التوحيد المعياريّ الذي يرجع في معظمه إلى ما نشَّطته الضرورة التطبيقيّة على مستوى المعمل والسوق والإعلام.

3 – وما يتعلّق بالنّقطة الثّالثة: « التّناول الموضوعيّ وتكامل الجهود »، فهي شعار كثيرًا ما وجدناه يتأسّف ـــ في حدّ ذاته ـــ على عدم تحقّقه نظرًا لغياب التّنسيق وهو يقول: « فالهدرُ العظيمُ في طاقات المعنيّين بوضع المصطلحات [ممّا] أدّى إلى تعدّد المقابلات العربيّة لعدد غير قليل من المصطلحات ... »[73]. لهذا يُسرع الباحثُ إلى اقتراح إنشاء بنوك المصطلحات، وضرورة تعدّدها، « والتّعاون على المستوى العالميّ منعًا للازدواج والتّعدّد في الجهود والنّفقات، فإنّ المنطقة اللّغويّة العربيّة ينبغي أن تتعاون أقطارُها في إطار وعيٍ جديدٍ بضرورة تجنّب هذا الهدر في الإمكانيّات »[74].

2.4 في سبيل النهضة بالمعجميات:

مِن بين الباحثين العرب الذين داوموا على نقد الأعمال المعجميّة المصطلحيّة نجد ليلى المسعودي وهي تتصدّر القائمة بقراءاتها التي تُجريها على الأعمال المعجميّة الصّادرة في جميع ميادين العلم والأنشطة الاقتصاديّة. بحيث يغلب عليها التطرّق إلى الأسس المنهجية والمبادئ التي يُبنى عليها التصوّر والتخطيط المعجميّيْن، كما تكرّرها تقريباً في كلِّ مقالٍ يصدر لها حول نقد معجمٍ من المعجمات المختلفة. نورِد من أحد مقالاتها النّموذج الذي تنطلِق منه قبل كلِّ تطبيقٍ وتحليلٍ:

« ينبني التصور والتخطيط المعجميين على مبدأين أساسيين هما: مبدأ الاتساق الداخلي، ومبدأ التماسك المفهومي. 1. مبدأ الاتساق الداخلي. ويراد به الانضمام المتكامل لمختلف أجزاء المعجم أو القاموس شكلا ومضمونا ويتضح الاتساق الداخلي من خلال «شجرة الميدان» التي يجب أن تصمم بشكل محكم في بداية العمل وتقتضي أن يضبط الميدان الرئيس ثم الميادين الفروع، فإذا اختلت هذه العملية أو إذا أنجزت بشكل غير رصين انعكس ذلك بالسلب، لا بالإيجاب على العمل بأجمعه. وإضافة إلى تصميم «شجرة الميدان» يجب تحديد (الشبكة المفهومية) لكل حقل وضبطها من خلال مسارد جزئية تدمج داخل المسرد العام. 2. مبدأ التماسك المفهومي. يستند مبدأ التماسك المفهومي إلى مقياسين أساسيين هما: ـــ العلاقة الأحادية الأفقية: وهي العلاقة الكامنة بين الدليل اللغوي والمفهوم. ففي اللغة العامة يُسمح بتعدد الدلالات المفهومية للدليل الواحد وبتعدد الدلائل للمفهوم الواحد أما اللغة المتخصصة فإنها تحتم وجود علاقة أحادية ذات مدلول مصطلحي واحد. ـــ العلاقة التراتبية العمودية: تربط المصطلحات علائق تستند إلى مبدإ التراتبية حيث إنها تنطلق من السمة التعميمية- التي يشترك فيها المصطلح مع مصطلحات أخرى- إلى السمات التخصيصية التي يمتلكها مصطلح بعينه »[75].

وفي هذا الصّدد نجد بعضهم يقصدون المعجمات مِن أجل الإستفادة منها عُدّةً ومادّةً مصطلحيّة حديثة. مِن ذلك ما قام به محمد خطابي حينما

تأمّل في المادة المصطلحية الحديثة التي شملها (المعجم المفصل في الأدب) الذي ألّفه محمد التونجي:

« تنحصر ميزات هذا المعجم -كما يرى مؤلفه ـــ في ما يأتي: يجمع متفرقات يصعب الوصول إليها، ويغذي اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة مما لم يتخذ مكانه في حلبة اللغة، ويحيى المصطلح القديم (...) الذي يؤدي غرضا كبيرا في عصرنا، وإيجاد المصطلح اليوم خدمة لقضية التعريب، ووسيلة ثقافية جامعة، ويستطيع الباحث أن يستشف منه الآفاق المعرفية التي يحسن أن يلم بها (ص6). تتمتع كل من هذه الميزات بأهمية خاصة، ولكن الأهم في مقامنا نحن اثنتان: المصطلح الحديث، وخدمة التعريب. وهما غايتان ساميتان ما دامت الأولى تغني اللغة العربية بمصطلحات جديدة وتعزز رصيدها اللغوي والثانية تخدم التعريب من خلال المصطلح المتخصص، سيما وأن هذا الميدان أسال ويسيل وسيسيل مدادا كثيرا. وإذا ضممنا هاتين الميزتين إحداهما إلى الأخرى افترضنا (خمّنا) أن المعجم سيتفرغ أو يكاد لهذه المهمة الجليلة، وهي مهمة تتطلبها الحيوية التي تسم المجال النقدي في لغة الضاد وبها. فالمعجم من ثم انشغال مركزي بالمصطلح الحديث الذي يمثل تحديا كبيرا و»كابوسا» يقض مضاجع المشتغلين بالنقد وقرائه سواء بسواء. لكن هل يرجع متن المعجم صدى هذا المعلن في المقدمة؟ ذلك ما سنراه في الفقرات اللاحقة من هذه الورقة»[76].

إنّ مثل هذه الأعمال جدّ مفيدة في الكشف عن تحوّلات المفاهيم عبر تغيّر التسميات أو ما أدرجناه تحت ظاهِرة **استمراريّة مفاهيم ضمن متغيِّرات تسمويّة**. ما ينعكِس على اعتبار المجالات التي تقصدها المصطلحيات مختبَراً حقيقيّاً للّغة ومساحة مكرَّسة لانبساط التّفاعل بين تلك المصطلحيات واللّسانيات. وهو كذلك ما أرشد بعض المختصّين في القضايا الابستيمولوجية والتاريخيّة التابعة للسانيات إلى التفكير في وضع معجم تاريخي للمصطلحات اللّسانيّة: ذلك أنّ التاريخ يشكّل مشكلاً عويصاً بالنّسبة للمصطلحات اللّسانيّة التي تُعتبَر قديمة بشكلٍ ليس من الممكِن أن يُتصوَّر التغافل عن بعدها التاريخي. لذا يرى سيلفان أورو (Sylvain Auroux) أنّ اللّسانيين يواجهون نوعين من المشاكِل المصطلحيّة: أوّلهما هو ارتباط مصطلحيّة علمهم بالتراث ولكن مع قبول القطيعة ما يجعل نفس المصطلح المستعمل في القرن الرابع الميلادي لا يعني المفهوم الذي أصبح يدلّ عليه على غرّة القرن الواحد والعشرين. فالمصطلح نفسه يصبِح حتماً من عداد المشترك اللّفظي لهذا فلا مجال للاستغناء عن المعجم التاريخي الذي يفصل في أمر المفاهيم المتعدِّدة للمصطلح الواحِد. يتمثّل المشكل الثاني في النسبيّة اللّسانيّة (Relativité linguistique) إذ كثيراً ما ترتبِط المصطلحيات اللّسانية قيد التطبيق باللّغات القديمة التي تكرَّس بوساطتها الدرس النحوي قبل اللّسانيات[77]. وبعد استنتاجه حيث أثنى على مجهود عبد السلام المسدّي وعلى مبادرته الرّامية إلى التّنظير، يعقّب قائلاً:

« ويعرض لنا هنا أن نلقي برأينا وقد سبق أن قمنا بدراسة محدودة لمسارد المصطلحات اللّسانيّة ومعاجمها في العالم العربيّ ويتلخّص أنّ التّأرجح بين الأطوار الثّلاثة الّتي ذكرها المسدّي قد يعود إلى أسباب عديدة منها: أ ــ غموض المفهوم الّذي يرمز له المصطلح الأجنبيّ بالنّسبة لمترجمه إلى العربيّة أو للمستعملين له في كتاباتهم بالعربيّة. ب ــ سرعة التّرجمة ولجوء المعرِّب إلى أسهل السّبل لنقل المفاهيم الغربيّة الدّخيلة وذلك بتعريبه حتّى دون مراعاة للميزان الصّرفيّ والبنية الصّوتيّة العربيّة. مثال: الفوناتيك ــ الاكوستيك ــ الليكسوغرافيا. ج ــ غيّاب أيّ خطّة منهجيّة لنقل المصطلح اللّسانيّ للّغة العربيّة. د ــ غيّاب الدّراسات التّقابليّة بين طرق الصّوغ في اللّغة العربيّة واللّغات الأجنبيّة وقيّام المتخصِّص بمفرده، ذاك الّذي يجهل طرق الصّوغ بالعربيّة بنقل المصطلح ومِن ثمّ كانت حاجتنا إلى المصطلحيّ. ه ــ غيّاب الدّراسات التأثيليّة للمصطلحات الأجنبيّة وتفهّم سوابقها ولواحقها وجذورها وتطوّر دلالاتها وتغيّرها زمنيًّا. ي ــ عدم تفهّم طبيعة المصطلح العلميّ من حيث الدّقة والإيجاز والوضوح، والفارق بينه وبين اللّفظ العاديّ في اللّغة العامّة (Common language) وذلك لغيّاب الدّراسات العميقة في هذا الحقل وهذا ممّا يُبقي المصطلح في المرحلة الثّانية أي مرحلة تفكيك المفهوم. و ــ اختلاف معنى المصطلح من مدرسة لغويّة لأخرى ممّا ينجم عنه بقاء المصطلح في كثير من الأحيان في المرحلة الثّانية أي مرحلة تفكيك المفهوم إلى أجزائه المُكوّنة ويختلف هذا التّفكيك من مترجم لآخر حسب النّص المُعنَى به والدّراسة الّتي يدرسها »[78].

ونجد بعض الأعمال المعجميّة تتصدّى للمصطلحات التي عليها ملاحظات وإشكالات والتي صعب إدخالُها إلى العالم العربي بدون أن تكون قد أحدثت بلبلةً في المفاهيم واضطراباً في التسميات وسوء فهم النظريات التي تدور عليها تلك المصطلحات. فيعمد مَن يُشرِف على تلك الأعمال المعجميّة إلى تشخيص تلك الإشكالات بحصرها أساساً في تباين الثقافات كمصادر لابدَّ على النّاقِل أن يأخذها بالاعتِبار. هذا ما يقرّه سمير حجازي في مبحث المصطلحات وإشكالية تعريفها حول تصرّفه في معجمه اللغوي والأدبي:

« وأهميّة هذا العمل ترجع إلى كونه يعالج مصطلحاتٍ عليها إشكالات في نقلها وفي تحديد مضمونها، حاول صاحِبُه أن يتحمّل مشقّة البحث في أصولها الغربيّة ويتأمّل سياقات استِخدامها، دون الخروج عن خصائص اللغة والثقافة العربيّتين. وقد حرصنا على أن يكون النقل أو المدلول له دلالة في ثقافتنا العربيّة، وألاّ يكون له دلالة فقط في إطاره الثقافي الغربي »[79].

فهكذا يظهر أنّ الأعمال المنصبّة على توليد المصطلح ونشره وتخزينه، تتنوّع على قدر النّزوع نحو تكريس همّ المراجعة وتأسيس مَرجعيّة يستمسك بها واضِع المصطلحات والمُتعامل بها. لقد أولت جوزيت ري ديبوف (Josette Rey-Debove) لهذا الهدف عنايةً لا تكِلّ فيها عن الدعوة إلى تجديد البحث المعجميّ تجديداً نظرياً وعملياً لأغراضٍ تتعلّق بهمّ المراجعة وبناءً على هداية تلك المَرجعيّة، فاهتمّت نتيجة ذلك بالتحسيس إلى تجنيد

كلّ ما يُمكِن من الوسائل من أجل تحسين مستوى المعجمات الفرنسيّة[80]. ويتمّ ذلك كلُّه في الوقت الذي يلهو فيه الباحثون العرب بتوسيع رقعة (العلوم المستجدَّة) من باب التقديم (المداخل) وبدون التخمين الهادي[81]. كما قلّت الدراسات النقديّة المراجِعة للأعمال المعجميّة، ما عدا بعض ما شرعنا بالإشارة إليه أعلاه. كما انشغلت الكتابات المعجميّة كثيراً بتقديم مواصفات نظريّة للمعاجم وسرد تاريخ تطوّرها في الثقافة العربيّة. وذلك على غرار هذا المقتبَس:

« وإذا كان الدّرس المعجميّ الحديث قد طوّر في تقنيّات وطُرق وضع القواميس في إطار البحث اللكسيكوغرافي أو القاموسيّة، فإنّ البحث المعجميّ النّظريّ انشغل بنوعيْن من المسائل أساسًا: أ ـــ وسائل نظريّة بحتة تتعلّق بجوهر النّظريّة المعجميّة [..] »[82].

ونعرف أنّ هناك دراسات أكاديميّة حاولت أن تضطلِع بشأن المراجعة. ويجدر إيراد هنا أهمّ المعجمات التي حظيت بدراساتٍ أكاديميّة، ولاسيما منها ما ذكر فيها المقابل العربي للمصطلحات التي وردت في المعاجم الأساسية مادة الدراسة، حيث يُذكر المقابل العربي لكل مصطلح ورد في معجم اللسانيات الحديثة، وهذه المعاجم هي:

– معجم علوم اللغة لعبد الرسول شاني المنشور بمجلة اللسان العربي، ع.15 ـــــ ج.2، 1977، عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

– معجم مصطلحات علم اللغة النظري لمحمد علي الخولي، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

– معجم مصطلحات علم اللغة الحديث لمحمد حسن باكلا وآخرين، مكتبة لبنان، بيروت، 1983.

– معجم مصطلحات علم اللغة الحديث لنخبة من اللغويين العرب، 1983.

– قاموس اللسانيات لعبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.

– معجم اللسانية: عربي ـــ فرنسي لبسام محمود بركة، جروس بريس، طرابلس (لبنان)، 1985.

– المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية لمحمد رشاد الحمزاوي، الدار التونسية للنشر بتونس والمؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1987.

– معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير البعلبكي، 1990.

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـــ مكتب تنسيق التعريب، تونس، 1989.

– معجم المصطلحات الألسنية لمبارك مبارك، دار الفكر اللبناني بيروت، 1995.

– معجم اللسانيات الحديثة لسامي عياد حنا وكريم زكي حسام الدين ونجيب جريس، مكتبة لبنان، 1997.

– معجم مصطلحات العلوم اللغوية لصبري إبراهيم السيد، 2000.

كما نلفي ثمّة ممَّن نقَد مؤلِّفي المعاجم الفرادى والجماعيِّين مَن لفت الانتباهَ إلى اقتصار بعض المعاجم اللِّسانيّة على بعض المصطلحات وحصر

كلّ شيء فيها واختزال أعمال مدارس بكاملها في بضعة مصطلحات مُهمِّشين مصطلحاتٍ تعدّ مفاتيح المفاهيم التي انفردت بها مدرسة دون أخرى. وفي هذا السياق يلاحِظ مصطفى غلفان ـــــ وهو يتحامَل على مُعدّي المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ـــــ كيف أنّ الأمر يصدق على نظرية النحو التوليدي « حيث نجد مصطلحات قليلة ليست في مستوى ما قدمته هذه النظرية من أفكار وتصورات جديدة بل ليست في مستوى ما قدمته بعض الدراسات العربية الجادة في هذا الباب. ما نجده من مصطلحات توليدية تشترك فيه مدارس لسانية أخرى عاصرت ظهور النحو التوليدي كتحويلية هاريس ونموذج المركبي. ومع ذلك فكثير من المصطلحات الرائجة في هذه الاتجاهات ليست موجودة مثل Automate و Autoctone ومختلف القيود على التحويلات Contraintesوسلكية التحويلات Cyclicité وتحويل الإلصاقAffixe والنقل Mouvement مما هو معروف في الأدبيات اللسانية التوليدية التحويلية في نماذجها الأولى. ومن المصطلحات التوليدية التي لا يوردها المعجم الموحد نذكر: dislocation و Focus و Focalisation والمراقبة، المجال، المزحلق، الملء المعجمي، الربط، القالب، القالبيmodulaire [...] وما شابه كذلك مما هو مستعمل بكثرة في الكتابات التوليدية العربية صحيح أن أي المعجم لا يمكنه أن يدرج إلا المصطلحات التي استقر أمرها وكثر استعمالها وأصبحت جزءا من المتداول بين المختصين. لكن مسألة عدم استقرار المصطلح ومرحليته النسبية هي في العمق جزء

من النظرية العلمية ذاتها التي لا تثبت على حال. والمصطلحات الغائبة عن المعجم مضى على ظهور بعضها أكثر من أربعين سنة وشكلت قسطاً من نظريات لسانية حديثة تجاوزت حدود المحلية، ولا غنى عنها بالنسبة للمهتم باللسانيات العامة المعاصرة. ثم إن للمعجم المتخصص وظيفة تاريخية تتمثل في حفظ المصطلحات التي تم تداولها في فترة معينة من تاريخ ممارسة علمية معينة »[83].

فمثل هذا النّقد يجب أن يكون، لكن مع مراعاة دائماً نوع المبرِّرات التي استند عليها مُؤلِّفو ذلك المعجم في تصرّفهم هذا الذي انتقده مصطفى غلفان. كما نلاحِظ لكن مسألة عدم استقرار المصطلح ومرحليته النسبية هي في العمق جزء من النظرية العلمية ذاتها التي لا تثبت على حال. وكذلك يشمل النّقد المعجمي مهمّة تصويب الأخطاء التاريخيّة، أو كما يسمِّيها محمد رشاد الحمزاوي لقاء التصويب؛ حيث يقول:

« نعني بالتصويب النّظر في المعارف والآراء التي خصّصها غيرُنا لثقافتنا المعجميّة ولمترلتها من الثقافات المعجميّة الأخرى. ولقد أوردنا منها عيّناتٍ مختارة، مذكورة حسب تسلسلها التاريخي. مما يخوّل لنا أن نبدأ بالدراسة التي خصّصها المستشرق هايوود لصناعة المعجم أو المعجمية حسب اصطلاحنا المخصّص لها في معجمنا الثلاثي اللّغة عربي ـــ انقليزي ـــ فرنسي. فنلاحِظ أنّه عرض للموضوع عرضاً مشوّشاً، ربط فيه ثقافتنا المعجمية تارة بمنابع يونانية وهندية، وطوراً بمنابع صينية مع التعريج على

وجود تلك المعجمية تارة ببابل وسومر حسب رأيه باعتبار أنّ (العالم العربي يحتل مركزاً مركزياً في الزمان والمكان) »[84].

أما أحمد مختار عمر فيبدو من خلال قراءتنا لأعماله المنشورة له في ميدان المصطلح اللّسانيّ العربيّ أنّه يرمي ـــــ لحدّ السّاعة ـــــ إلى جمع شتات الإنجازات التي أُقيمت في مجال اللّسانيّات والخاصّة بمصطلحاتها، والمنهجيّات المتّبعة لوضع المصطلحات من طرف أصحاب المعجمات المصطلحيّة، الذين لم يقتصر عملهم على جمع المصطلحات من مدوّنات مختلفة ثمّ جردها بل قدّموا اقتراحاتٍ جديدة[85].

ولهذا فقد تسنّت له ـــ إثر ما أخرجه هؤلاء من المعجمات ـــ فرصة تحليل بعض المصطلحات وذلك انطلاقا ممّا « أُلّف من معاجم أو مسارد لهذه المصطلحات وهي في معظمها تتّخذ المصطلح الأجنبيّ أو المفهوم الأجنبيّ منطلقا للبحث عن مقابل عربيّ، وليس العكس »[86].

كما عمد إلى دراسة واقع المصطلح اللّسانيّ العربيّ من خلال مصدر آخر، هو: « الكتب المؤلّفة في بعض مباحث العلم، وبخاصّة تلك التي تتعامل مع مفاهيم غريبة جديدة، لها في لغتها مصطلحاتها الخاصّة التي يراد التّعبير عنها بمصطلح عربيّ »[87]. ورأيه فيما يخصّ تصنيف المصطلحيّات، فهو يقتنع بأنّها فرع تابع للّسانيّات، لكنّه لم يحدّد موقع الأولى من الثّانية تحديداً واضحاً، إذ يقول:

«وإذا كان علم المصطلح أحد الفروع الهامّة لعلم اللّغة التّطبيقيّ، وهو في الوقت نفسه أحد الفروع الأساسيّة لصناعة المعاجم، باعتباره نوعا

من (المعاجم الخاصّة) فقد كان المتوقّع أن يكون المصطلح اللّغويّ هو النّموذج الذي يجب احتذاؤه من أصحاب التّخصّصات الأخرى، وكان أولى باللّغويّين أن يضربوا المثل لغيرهم في الانضباط، وأن يكونوا قدوة للآخرين في إخضاع مصطلحاتهم للمواصفات اللّغويّة الضّروريّة، وهو ـــ مع الأسف ـــ ما لم يحدث حتى الآن »[88].

وكذلك نلاحظ أنّ أحمد مختار عمر يعتبر المصطلحيّات في آن واحد فرعا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة وفرعا تابعا لصناعة المعاجم ليس إلاّ، لكون المصطلح تُخصّص له المعجمات. ويستحسن التّعليق على هذا الرّأي بقولنا: إذا كانت المصطلحيّات فرعا من أفرع اللّسانيّات التّطبيقيّة[89] ـــ كما يزعم الباحث من جهة ـــ فيفرض أن يكون الجانب النّظريّ الذي تسير الأولى على هديه في مجالها التّطبيقيّ، مستمدّا من اللّسانيّات العامّة النّظريّة، سواء كانت تصنيفيّة أو افتراضيّة استنتاجيّة[90] وبكلّ فروعها أو على الأقلّ ما يهمّ المصطلحيّات، من علم الدّلالة، الصّوتيّات، علم التّراكيب، علم الصّرف، علم متن اللّغة[91]. كما يحتمل أن تأخذ من اللّسانيّات الخاصّة إذا كانت تلك المصطلحيّات خاصّة هي الأخرى، مثلما هو الحال بالنّسبة للدرس المصطلحي العربي، مثلا، التي ينبغي عليها أن تراعي خصوصيّات نحو العربيّة بمفهومه الشامل. أمّا مجال المصطلحيّات التّطبيقيّ فيدخل فيه صناعة المعاجم المصطلحيّة (Terminographie) على غرار صناعة المعاجم العامّة الذي يعدّ جانبا تطبيقيّا من علم متن اللّغة، وهو بدوره ينضمّ إلى اللّسانيّات كفرع لها.

ونستنتج من خلال هذه المقابلات أنّه يستحيل إيقاع المصطلحيّات كفرع تابع لصناعة المعاجم الذي هو جانب تطبيقيّ لعلم متن اللّغة وفي نفس الوقت تسمّى هذه المصطلحيّات: بـ (علم المصطلح). لعلّ اهتمامات أحمد مختار عمر المعجميّة هي التي أثّرت عليه لكي يرى في المصطلحيّات مجرّد بحث معجميّ يقوم على تحليل المصطلحات. وهذا ما فعله إذ ينقد المصطلحات التي تقدّم بها محمّد رشاد الحمزاوي ومنهجيّته في وضعها وعبد السّلام المسدّي وعبد القادر الفهري ومحمّد علي الخولي وعبد الرّسول ثاني ورمزي بعلبكي.

خـــاتـــمـــة

ونلاحِظ في خاتمة هذا المقال أنّ هؤلاء الباحثين المهتمِّين كلّهم بقضايا المصطلح في العالم العربي، وعلى الرغم من كلِّ النقائص التي شخّصناها أعلاه في حقِّ بعضِهم، لا يزال جلُّهم يبحث عن الكيفية السّليمة التي مِن الأحرى أن تعود بأقلّ خسارة على الفِكر اللِّساني عموماً ولاسيّما ذلك المرتبِط باللّغة العربيّة، وهم يعالجون القضيّة المصطلحيّة التي تشكّل عصبَهما، ويتناولون كافّة ما يتّصل بها كأساليب نقل المصطلحات العلميّة والتّقنيّة الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة؛ ولا يتوانى بعضُهم بالرجوع مثلاً إلى جذور المشكلة المصطلحيّة، ويقف آخرون عند النّقص في المصطلحات العلميّة والتّقنيّة في العالَم العربيّ، وإن كان معظمُهم يكتفي في ذلك ـــــ كما رأينا ـــــ بالإشارة إلى أهمية المصطلح والاصطلاح والسمات الأساسية التي يتميز بها المصطلح مقارنةً بالكلمات التي يجري استعمالُها في اللّغة عامّة. والعامل الأخير من شأنه أن يرسم صورة مقلقة للحالة الراهنة في العالم العربي فيما يتعلّق بإنتاج وتداول المعلومات والمعرفة في مجال المصطلحيات التي تخدم اللّسانيات حيث المكتسبات لا تزال هشّة.

هوامش ومراجع

1 –محمد حلمي هليل، مقدّمة (المترجم) ضمن مقدمة في المصطلحية: تأليف هريبرت بيشت وجنيفر دراسكاو، ترجمة محمد حلمي هليل، جامعة الكويت: 2000، مجلس النشر العلمي، ص07.

2 –محمد رشاد الحمزاوي، في سبيل نظرية مصطلحية عربية ممكنة، مجلة المعجميّة، جمعيّة المعجمية العربية، ع.08، تونس، 1992، (ص17 ــ 44)، ص17.

3 –محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، القاهرة: (د. ت)، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

4– Loïc Depecker, Linguistique et terminologie : problématique ancienne, approches nouvelles, Bulletin de la société de linguistique de Paris, vol. 97, n° 1, Ed. Peeters, Paris, 2002, (p.123-152).

5 –حلمي خَليل، دراساتٌ في اللّغة والمعاجم، بيروت: 1998، دار النهضة العربية، ص427 ــ 438.

6 –محمّد المبارك، فقه اللّغة وخصائصها: دراسة تحليليّة مُقارنة للكلمة العربيّة وعَرض لمنهَج العربيّة الأصيل في التجديد والتوليد، بيروت: 2005، دار الفكر، [توليد الألفاظ: ص191. التعريب: ص291].

7 –حلمي خليل، مقدّمة لدراسة التّراث المعجمي العربي، بيروت: 1997، دار النهضة العربيّة. الكلمة: دراسة لغويّة معجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، 1998. وله مقالات في ذات الموضوع؛ ينظَر مثلاً: المعرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي، مجلة المعجمية، العددان 5 و6، ص302.

8 –حلام الجيلالي، الأثيل والدخيل في معاجمنا العربيّة، مجلة اللّسان العربي، ع.48، 1999، (ص70 ــ 86)، ص70.

9 –رمضان عبد التواب، دراساتٌ وتعليقاتٌ في اللّغة، القاهرة: 1994، مكتبة الخانجي، ص27 ــ 50.

10 –A. Rey, Typologie génétique des dictionnaires, Revue Langages, n°19

(Lexicographie), CNL, Ed. Larousse/Armand Colin, Paris, 1970, (p.48-68), p.48.

11 -محمود فهمي حجازي، اللّغة العربيّة في العصر الحديث: قضايا ومشكلات، القاهرة: 1998، دار قباء، ص37 ـــ 84.

12 -محمود فهمي حجازي، البحث اللّغويّ، القاهرة: د. ت، دار غريب، ص115.

13 -المرجع نفسه، ص115.

14 -محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، القاهرة: 1998، دار قباء، ص03. التسطير من وضعنا.

15 -أحمد محمد قدور، اللّسانيات وآفاق الدرس اللغوي، بيروت ـــ دمشق: 2001، دار الفكر، ص13.

16 -علي القاسمي، لماذا أهمل المصطلح التراثي ؟، مجلة المناظرة، ع.06، 1993، ص34.

17 -محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، ص03.

18 -عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي. التسطير من وضعنا.

19 -نضرب مثلاً أطروحة دكتوراه دولة بعنوان " المصطلحيّة العربيّة بين القديم والحديث: مشروع قراءة "، التي نوقشت في 22 أكتوبر بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، حاز بموجبها صاحبُها جواد حسني سماعنه درجة دكتوراه الدولة في اللغة العربية وآدابها، تخصص: علم المصطلحات. وهي إذ تقوم بجهدٍ جبّارٍ في إبراز دور المؤسسات العربية والدولية وفي مقدمتها مكتب تنسيق التعريب في النهوض بعلم المصطلح الحديث، تقف ـــ كالعادة ـــ عند حدّ الرصد والتتبّع والتسجيل.

20 -عيد محمد الطيب، اللّغة العربيّة في مواجهة الحياة، القاهرة: 1981، مطبعة الأمانة، ص231.

21 -البدراوي زهران، مقدمة في علم اللّغة، ط.5، القاهرة: 1993، دار المعارف، ص192.

22 -المرجع نفسه، ص192. الهامش (2).

23 -عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1)، م.1، ع.1، معهد

العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، الجزائر، 1971، ص30.

24 - John Lyons, Semantics, v.1, Ed. Cambridge University Press, New York and Sydney, 1989, p.32.

25 - L. Hjelmslev, Principes de grammaire générale, Ed. København, Bianco Lunos, 1928, p.03-04.

26 -محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، مجلة المترجِم، ع.14، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، وهران (الجزائر)، جويلية ــ ديسمبر 2007، (ص151 ــ 174)، ص153.

27 -المَرجِع نفسه، ص170.

28 -محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص، ص154.

29 -حلمي خَليل، العربيّة وعلم اللُّغة البنيويّ، الإسكندريّة: (د.ت)، دار المعرفة الجامعيّة، ص07.

30- N. Chomsky, Trois modèles de description du langage, Revue Langages, n°09, Armand Colin, Paris, 1968, (p.51-76).

31 - Julia Kristeva, Du sujet en linguistique, Revue Langages, n°24, (p.107-126), p.110.

32 -حلمي خَليل، العربيّة وعلم اللُّغة البنيويّ، ص227 ــ 235.

33 - إنّ تفاصيل المراحل المتلاحقة تلاحقًا منطقيًّا إلى أن وصلت الكتابة إلى الطور الألفبائيّ مثبَتةٌ في: رمزي بعلبكي، الكتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكتابة وأصُولها عند السّاميّين، دار العلم للملايين، 1981، ص69 ــ 71.

34 - أحمد شفيق، حول توحيد المصطلحات العلمية، مجلة اللِّسان العربي، ع.44، 1997، (ص09 ــ 32).

35 -المرجع نفسه، ص11.

36 -في مسألة تعدّد التسميات الموضوعة للدّلالة على العلم الذي يبحث في المصطلحات، يُنظَر: يوسف مقران، المصطلحيات: تعدُّد في التسمية وتطوّر في المفهوم، مجلة الباحث، ع.00، مديريّة البحث العلمي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة (الجزائر)، 2007، (ص157 ــ 165)، ص157 ـــ 162.

37 -علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، بيروت: 1973، دار الثقافة، ص13.
38 -حمزة بن قبلان المزيني، التحيّز اللّغوي وقضايا أخرى، الرياض: 2004، مؤسسة اليمامة الصحفية، ص209.
39 - المرجع نفسه، ص203 ـــ 207.
40 -المرجع نفسه، ص203.
41 -علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، ط.2، القاهرة: 1987، مكتبة النهضة المصرية، ص25 ـــ 26.
42 -عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العلمي وشروط وضعه العلميّة والتقنيّة، اللّسانيّات، ع.11، مركز البحث العلمي والتّقني لتطوير اللّغة العربيّة، الجزائر، 2006، (ص.16 ـ 27)، ص26 ـــ 27.
43 عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العلمي في علم المُصطلَح الحَديث، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص.09 ـ 29)، ص16.
44 -عبد اللّطيف عبيد، المَرصَد المُصطلحي: أداة لتطوير المصطلح العربي وإشاعته، مجلّة الجامعة المغاربيّة، ع.07، الجامعة المغاربيّة (اتّحاد المغرب العربي)، طرابلس (ليبيا)، 2009، (ص237 ـــ 253)، ص238.
45 -جميل الملائكة، المصطلح العلميّ ووحدة الفكر، ضمن اللّغة العربيّة والوعي القوميّ (بحوث ومناقشات النّدوة الفكريّة التي نظّمها في 28 ـ 29 سبتمبر 1983 مركز دراسات الوحدة العربيّة)، دار نشر المركز، ط2، بيروت، 1986، ص228.
46 -أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، القاهرة: 1995، عالم الكتب، ص21 ـ 50.
47 -وله دراسة بنفس العنوان في مجلّة عالم الفكر، م.20، ع.3، الكويت، 1989. ونذكر من نشاطه المعجميّ مؤلّفه: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1998. وله دراسات معجميّة أخرى نشرت له في مجلّة " كلّية دار العلوم ". يُنظَر: أحمد مختار عمر، انتفاء التّرادف في أسماء الله الحسنى بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة الصّرفيّة، مجلّة كلّية دار العلوم، ع.20، ديسمبر 1996، والمعجم العربيّ والخروج من الدّائرة المغلقة : آثارها السّلبيّة، ووسائل القضاء عليها، المرجع نفسه، ع23، جوان 1998. وقد نال

درجة الماجستير برسالته المعجميّة: الفارابيّ اللّغويّ ودراسة معجميّة ديوان الأدب بجامعة القاهرة، دار العلوم سنة 1952، وقد نشرت له مجلّة اللّسان العربي تحقيقاته لـ " الفارابيّ اللّغويّ "، ينظر مثلا: ع21، 1982، من ص47 إلى ص62.

48 – أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، ص30.

49 –المرجع نفسه، ص29.

50 –المرجع نفسه، ص25 ـــ 29.

51 –له في هذا المجال دراسة هامّة، ينظر: محمّد حلمي هليل، المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة: دراسة تمهيديّة نحو وضع معجم صوتيّ ثنائيّ اللّغة (إنجليزيّ ـــ عربيّ)، مجلّة اللّسان العربيّ، ع21، 1983–1982، من ص97 إلى ص135. وقد طبّق المنهجيّة الواردة في هذه الدّراسة على ترجمة له لكتاب مالنبيرغ (Malamberg) (1963)، التي نشرت له بعد هذه الدّراسة في مجلّة اللّسان العربيّ أيضا.

52 – محمّد حلمي هليل، المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة، ص98.

53 –عمر أوكَان، اللّغة والخطاب، بيروت ـــ الدّار البيضاء: 2001، دار أفريقيا الشّرق، ص99.

54 –المرجع نفسه، ص99 ـــ 110.

55 –المرجع نفسه، ص98 ـــ 194.

56 – المرجع نفسه، ص99. نقل القول عن: عبد الفتّاح كيليطو، الأدب والغرابة، بيروت: 1985، دار الطليعة، ص56.

57 –يوسف مقران، المصطلح اللّسانيّ المترجِم: مدخل نظريّ إلى المصطلحيات، دمشق: 2007، دار ومؤسّسة رسلان، ص151.

58 –يوسف مقران، من قضايا الترجمة في العالم العربيّ؛ تطبيق على مدوّنة من الترجمات اللّسانيّة (مبادئ اللّسانات العامّة، تأليف أندري مارتيني، ترجمة أحمد الحمو): نحو تأسيس المصطلحيات، رسالة ماجستير غير منشورة تحت إشراف محمد يحياتن، مقدّمة لقسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة مولود معمري، تيزي ـــ وزو، 29. 11. 2003.

59 –عمر أوكَان، اللّغة والخطاب، ص100. ينقل قول أرسطو عن: الخطابة، تحقيق عبد الرحمن بدوي، الكويت: 1977، وكالة المطبوعات، ص29.

60 – المرجع نفسه، ص100. ويذكر محمد الولي وجرير عائشة وقولهما: « وينبغي قبل

الانتقال إلى تأطير الصور البيانية ضمن الأدوات التعبيرية الفنية أن نُلقي بعض الضوء على البلاغة ـــ الخطابة »: البلاغة: المدخل لدراسة الصور البيانية، ص07.

61 – الطريف في الأمر هو أنّنا لم نخرج بدورنا عن إطار استكشاف الأدوار، لاحظ ما تحمله أطروحتنا من عنوان: دور المصطلحيات في اللّسانيات. إنّ هذا ينمّ عن صعوبة تحقيق قفزة نوعيّة في مجال المصطلحيات. لكن، وعلى الرغم من ذلك، فلابدّ من إحياء الروح النقديّة والتكثيف من البحث عن السلبيات من أجل تفاديها مستقبلاً.

62 –محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، مجلة اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص41 ـــ 50).

63 –المرجع نفسه، ص42.

64 – مع انطواء السّاحة الثقافيّة على بعض الاستثناءات التي تظهر من حين إلى آخر على غرار: عبد الكريم خَليفَة، اللُّغة العربيّة والتّعريب في العصر الحديث، ط.5، اليَرْموك: 1997، دار الفُرقان.

65 –أحمد الخطاب، المصطلحات العلمية وأهميتها في مجال الترجمة (العلوم الطبيعية كنموذج)، مجلة اللّسان العربي، ع.47، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1999، (ص211 ـــ 224).

66– R. Kocourek, Prerequisites for an applicable linguistic theory of terminology, in Actes du 5e Congrès de l'Association internationale de linguistique appliquée, Ed. Presses de l'Université Laval, Québec, 1981, (p.216–228), p.217.

67–مثلاً كما في كتابه المشار إليه أعلاه: الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، القاهرة: (د. ت)، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع. وكتابه: البحث اللّغويّ، القاهرة: (د. ت)، دار غريب، (حيث خصّص فيه مباحث للمصطلح)، ودراسته: بنوك المصطلحات العلميّة واللّغويّة، مجلة اللسان العربيّ، ع.35، 1991، ص155 ـــ 157.

68–محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، ص19.

69–المرجع نفسه، ص19.

70–محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، نقله عن بحث فوستر: E. wüster, Die Allegemeine terminologielehre – Ein Greuzgbiet Zwischen

sprachwissenschatft, Logik, outologik, informatik und der sachwissenschaft, in : Linguistics, n°119, 1974, p.62-106.

71 -لاحظنا شدّة تأثّر محمود فهمي حجازي بهذه النّظريّة وبفوستر، وأنّه اطّلع على أعماله معظمها وباللّغة الألمانيّة التي يتقنها، إذ نذكر أنّه قدّم رسالة دكتوراه بجامعة ميونيخ الألمانيّة سنة 1965، تحت عنوان: " التّحليل اللّغويّ عند السّيرافيّ ".

72- ISO 704, Principes et méthodes de la terminologie.., p.16.

73- محمود فهمي حجازي، البحث اللّغويّ، ص115.

74-المرجع نفسه، ص115.

75-ليلى المسعودي، ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية (مقاربة لسانية)، مجلة اللّسان العربي، ع.46، ص166.

76- محمد خطابي، المادة المصطلحية الحديثة في المعجم المفصل في الأدب لمحمد التونجي، اللّسان العربي، ع.46، ص77 ـــ 78.

77- S. Auroux, Pour un dictionnaire historique de la terminologie linguistique, in Métalangage et terminologie, (p.11-17), p.12.

78-محمّد حلمي هلّيل، المُصطلح اللّساني وقاموس اللّسانيّات، اللّسان العربيّ، ع.28، ص34 ـ 35.

79- سمير حجازي، المصطلحات وإشكالية تعريفها، ضمن معجم المصطلحات اللّغويّة والأدبيّة الحديثة، (ص85 ـ 112)، ص89.

80- J. Rey-Debove, Etude linguistique et sémiotique des dictionnaires français contemporains, Ed. Mouton, La Hague, 1971, p. 98.

81-منذر عياشي، العلاماتيّة وعلم النص، بيروت: 2004، المركز الثّقافيّ العربيّ.

82-عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربيّ، ص14.

83- مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات؟، اللّسان العربي.

84- محمد رشاد الحمزاوي، مترلة المعجميّة العربيّة من تلاقي الثقافات، حوليات الجامعة التونسيّة، ع.51، ج.2، (ص21 ـــ 34)، ص22. وأحال على: محمد رشاد

الحمزاوي، المعجمية: مقدمة نظرية ومطبقة (مصطلحاتها ومفاهيمها)، مركز النشر الجامعي، تونس، 2004، 457 ص. قائلاً: « حيث نفرّق بين المَعْجَمية والمُعْجَمية »، ينظر: ص273 ــ 277.

85- نذكر على سبيل المثال كتابه " محاضرات في علم اللّغة الحديث "، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1995، فصل : " المصطلح الألسنيّ العربيّ وضبط المنهجيّة "، من ص21 إلى ص50، وله دراسة بنفس العنوان في مجلّة عالم الفكر، المجلّد 20، ع3، الكويت، 1989. ونذكر من نشاطه المعجميّ مؤلّفه: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط1، القاهرة، 1998. وله دراسات معجميّة أخرى نشرت له في مجلّة " كلّية دار العلوم ". ينظر : أحمد مختار عمر، انتفاء التّرادف في أسماء الله الحسنى بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة الصّرفيّة، مجلّة كلّية دار العلوم، ع20، ديسمبر 1996، والمعجم العربيّ والخروج من الدّائرة المغلقة : آثارها السّلبيّة، ووسائل القضاء عليها، المرجع نفسه، ع23، جوان 1998. وقد نال درجة الماجستير برسالته المعجميّة : الفارابيّ اللّغويّ ودراسة معجميّة ديوان الأدب بجامعة القاهرة، دار العلوم سنة 1952، وقد نشرت له مجلّة اللّسان العربّ تحقيقاته لــ" الفارابيّ " اللّغويّ، ينظر مثلا : ع21، 1982، من ص47 إلى ص62.

86-أحمد مختار عمر، محاضرات في علم اللّغة الحديث، ص30.

87- المرجع نفسه، ص29.

88- أحمد مختار عمر، التّعدّديّة في المصطلح اللّغويّ: آثارها ووسائل القضاء عليها، مجلّة كلّية دار العلوم، ع23، جوان 1998، ص05 ـــــ 06.

89- وذلك باعتبارها علماً يطبّق الدّرس النّظريّ على غرار العلوم التي حدّدها مثلا محمّد علي الخوليّ في كتابه: تعليم اللّغات الأجنبيّة والقوميّة، وصناعة المعاجم، والتّرجمة، وأمراض الكلام، ومختبرات اللّغة ..الخ؛ ينظر: محمّد علي الخوليّ، معجم علم اللّغة النّظريّ، بيروت: 1982، مكتبة لبنات، ص157.

90- فيما يخصّ هذين الاتّجاهين: التّصنيفيّ والافتراضيّ الاستنتاجيّ، ينظر: خولة طالب الإبراهيميّ، مبادئ في اللّسانيّات، الجزائر: 2000، دار القصبة للنّشر، ص10.

91-محمّد رشاد الحمزاويّ، المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة: معجم عربيّ أعجميّ ــ أعجميّ عربيّ، ط2، الجزائر: 1987، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب. وقد صدر القسم الأوّل منه بالعدد 14 من مجلّة حوليّات الجامعة التّونسيّة، 1977.

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية ـ الجزائر
2011
Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
- Algérie -
Bp 75 Z.I. Réghaïa Tél: (021) 84 85 98 / 84 86 11

الإيداع القانوني : 2005–1513
ISSN : 1112-65-23 ردمد